المشروعات الصغيرة فى المكتبات والمعلومات
دراسة استطلاعية لأنماطها واحتياجات مجتمع المكتبات المصرى منها

د. رؤوف عبد الحفيظ هلال
أستاذ المعلومات المساعد بقسم المكتبات والمعلومات
جامعة عين شمس

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشروعات الصغيرة في مجال المكتبات والمعلومات بصفة عامة، وإبراز أهميتها، والكشف عن وسائل وطرق توليدها. كذلك تهدف إلى استنتاج أنماط المشروعات الصغيرة المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات التي تلبي احتياجات مجتمع المكتبات والمعلومات المصري، وذلك من خلال استعراض وتحليل أنماط المشروعات الصغيرة المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات في العالم، والتعرف على أنماط المشروعات الصغيرة المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات المعروفة في مصر، ومعرفة ترتيب أنماط مجتمع المكتبات والمعلومات في مصر الأكثر انفتاحًا على المشروعات الخاصة، وأخيرًا تحديد العوائق التي تقف حائلاً دون إقامة مشروعات صغيرة في مجال المكتبات والمعلومات في مصر.

٠/٠- تمهيد:

تشير الإحصائيات في مصر أن نسبة البطالة بين خريجي الجامعات في ازدياد مستمر، بالرغم من محاولات الحكومة المستمرة لحل هذه المشكلة. ويرجع معظم الخبراء أسباب هذه المشكلة إلى أنها انعكاس حقيقي لسياسات التعليم، وعدم تقدير متطلبات سوق العمل، فهذان المحوران لا يزالان يسيران في خطان متوازيين لا يلتقيان، مما تسبب عنه عدم الوصول إلى حلول فاعلة لهذه المشكلة المزمنة. فكيف يجد العدد الكبير من خريجي الجامعات في كثير من الكليات النظرية عملاً في المؤسسات العامة والخاصة التي لها قدرة استيعابية محدودة، ناهيك عن مواصفات هذه الأعداد من الخريجين التي لا تناسب هذه المؤسسات أو سوق العمل بصفة عامة في مصر. كل ذلك يدعونا إلي التفكير بجدية نحو العمل الخاص ومحاولة إنشاء مشروعات صغيرة تلائم احتياجات السوق المصري، ولا تتطلب في الوقت نفسه ميزانيات

تأسيسية ضخمة. وما يشجع على هذا هو أن لكل مجال خصائصه ومقوماته التي تميزه عن غيره من المجالات وتساعده على إنشاء مشروع مناسب لهذا المجال أو ذاك، يستطيع صاحبه المتخصص في المجال أن يربح من خلاله، لأنه يمتلك مقومات نجاحه وهي المعرفة.

كل ذلك يدعو إلى التأمل لدراسة إمكانية مساهمة المشروعات الخاصة الصغيرة أو المتوسطة في مجال المكتبات كغيره من المجالات في حل متكلة البطالة في تخصص المكتبات والمعلومات، وسد احتياجات السوق المصري من المعرفة المتخصصة.

وعمومًا فقد تزايد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وأصبحت تلعب دورًا مهمًا في النشاط الاقتصادي بعد أن كان دورها محدودًا. ففي أمريكا- على سبيل المثال- يعمل ٦٨ مليونًا من الأفراد في المشروعات الصغيرة من بين أكثر من ١١٨ مليونًا يعملون في القطاع الخاص. وفي أوروبا الغربية تبلغ نسبة المشروعات الصغيرة ٩٥% من مجموع المنشآت[١].

واهتمت روسيا بتنمية مشروعاتها الصغيرة في حدود عدم تجاوز نصيب ملكية الحكومة الفيدرالية والجهات التابعة لها أكثر من ٢٥% من رأس المال المرخص به. وفي كوريا الجنوبية احتلت الشركات الصغيرة موقعًا متميزًا بوصفها القوى المحركة للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. وفي البلدان النامية أصبحت المشروعات الصغيرة تمثل أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية وتلعب دورًا في تقليل نسب البطالة، لذلك تضع الحكومات العديد من السياسات والبرامج، إضافة إلى الإنفاق لدعم تلك المشروعات، وتذهب منظمات الأمم المتحدة إلى إعداد الكثير من الدراسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة في البلدان النامية وتبين سبل دعمها وتطويرها[٢].

١/١ أهمية الدراسة :

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها تفتح المجال لفتح فرص عمل جديدة في مجال المكتبات والمعلومات، من خلال الكشف عن المشروعات التي لها علاقة بمجال المكتبات والمعلومات، والتي يستطيع خريجو المكتبات إنشاءها والعمل بها في مجموعات عمل صغيرة وبرءوس أموال تأسيسية صغيرة، يمكنها أن تسد احتياجاتهم المالية، وتقلل من أعداد البطالة في المجال، ويمكنها أيضا أن تستوعب أعداد أخري كبيرة من الخريجين، وتساهم في إنشاء سوق مصري لصناعة مواد تشغيل المكتبات. ومن ثم تستمد الدراسة أهميتها من أهمية المشروعات الصغيرة في المكتبات والتي يمكنها أداء دور رئيس في ما يلي:

١. مكافحة البطالة.

٢. توفير فرص عمل حقيقية ومنتجة.

٣. العمل على تنمية الصادرات.

٤. العمل على توفير الصناعات الداعمة لمؤسسات المعلومات.

ومما يزيد من أهمية هذه الدراسة هو تناولها لموضوع ذي توجه واهتمام دولي، تتوجه غالبية الدول المتقدمة إليه، من خلال الاستعانة بشركات متخصصة في المكتبات لأداء كثير من الوظائف

الخاصة في المكتبات التابعة للحكومة أو الشركات على حد سواء.

هذا بالإضافة إلى الأهمية العملية لهذه الدراسة التي تكمن في أن نتائجها من الممكن أن تفيد المسئولين عن المشروعات الصغيرة في مصر بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة، وذلك في التعرف على أنواع أخرى من المشروعات، والتي يجب وضعها في الحسبان عند تصميم المساعدات والبرامج المقدمة لهذه المشروعات. كذلك سوف تشجع القائمين على مناهج أقسام المكتبات المختلفة لدعم وتطوير المناهج المختلفة لإكساب الخريجين المهارات اللازمة لإنشاء مشروعات صغيرة تدخل في نطاق التخصص.

٢/١ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تزايدت في الآونة الأخيرة أعداد خريجي المكتبات والمعلومات على مستوى الجمهورية نتيجة لفتح أقسام للمكتبات في معظم جامعات مصر، الأمر الذي نتجت عنه شكوى من عدد غير قليل من الخريجين من عدم توافر فرص للعمل في القطاع الحكومي أو الخاص على السواء، ويضطر بعضهم إلى قبول العمل في أعمال أخرى ليست لها صلة بتخصص المكتبات والمعلومات ولا تحقق طموحاتهم، فيضيع التخصص في خضم هذه الرحلة، ناهيك عن متطلبات الوظائف الجديدة التي تحتاج إلى معارف جديدة، قد تجهدهم ماليًا ومعرفيًا.

فمعظم هؤلاء الخريجين يمتلكون من المعارف التي تعلموها في كلياتهم ما يؤهلهم من اقتحام السوق المصري بأفكار جديدة قد تعود عليهم بالنفع المادي والمعنوي، وبالتالي يمكنهم المساهمة في وضع لبنه في سوق العمل المصري الخاص الذي استطاع استيعاب صناعة المعرفة بجانب الصناعات الأخرى. لكن كيف يتحقق ذلك وهؤلاء لا يعرفون سبل الدخول إلى هذا السوق من خلال تخصصاتهم، متمثلة في مشروعات صغيرة أو متوسطة في مجال المكتبات والمعلومات، وكذلك لا يعرفون احتياجات هذا السوق من تلك المشروعات. وهنا تكمن المشكلة التي يمكن صياغتها في صورة مجموعة من الأسئلة الفرعية سوف تحاول الدراسة الإجابة عنها، هذه الأسئلة هي:

١. ما المقصود بالمشروعات الصغيرة المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات؟ .

٢. ما هو مجتمع المستفيدين من المشروعات المتخصصة في مجال المعلومات والمكتبات؟ .

٣. ما وسائل وطرق توليد فكرة المشروع الصغير في مجال المكتبات والمعلومات ؟ .

٤. ما أنماط المشروعات المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات في العالم؟ .

٥. ما أكثر أنماط المشروعات تداولاً بين مجتمع المكتبات والمعلومات في مصر في الوقت الحالي؟.

٦. ما أكثر أنماط مجتمع المكتبات والمعلومات انفتاحًا على المشروعات الخاصة في مصر.

٧. ما أنماط المشروعات الصغيرة التي تلبي احتياجات مجتمع المكتبات والمعلومات المصري ويرغب في إقامتها ؟.

٨. ما دوافع مجتمع المكتبات والمعلومات المصري نحو اللجوء إلى الشركات الخاصة وتحديد احتياجاته منها ؟.

٩. ما التحديات التي تواجه إقامة مشروعات صغيرة في مجال المكتبات والمعلومات في مصر؟.

٣/١ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى تهيئة الخريجين المتخصصين في مجال المكتبات إلى اختيار وإقامة مشروعات متخصصة صغيرة في مجالهم تناسب مجتمع المكتبات المصري. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف العام، فإن الدراسة وقعت على عاتقها تحقيق مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

١. تعريف المشروعات الصغيرة في مجال المكتبات والمعلومات، وإبراز أهميتها.

٢. التعرف على مجتمع المستفيدين من المشروعات المتخصصة في مجال المعلومات والمكتبات .

٣. الكشف عن وسائل وطرق توليد فكرة المشروع الصغير في مجال المكتبات والمعلومات.

٤. استعراض وتحليل أنماط المشروعات المتخصصة - بصفة عامة - في مجال المكتبات والمعلومات في العالم لاستنباط المشروعات الصغيرة منها .

٥. التعرف على أنماط المشروعات المتخصصة المعروفة بصفة عامة في مجال المكتبات والمعلومات في مصر .

٦. ترتيب أنماط مجتمع المكتبات والمعلومات في مصر الأكثر انفتاحًا على المشروعات الخاصة.

٧. استنتاج أنماط المشروعات الصغيرة المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات التي تلبي احتياجات مجتمع المكتبات والمعلومات المصري.

٨. تفسير دوافع مجتمع المكتبات والمعلومات المصري نحو اللجوء إلى الشركات الخاصة وتحديد احتياجاته منها .

٩. تحديد العوائق التي تقف حائلاً دون إقامة مشروعات صغيرة في مجال المكتبات والمعلومات في مصر .

٤/١ حدود الدراسة :

تهتم هذه الدراسة بموضوع جديد، وهو المشروعات الصغيرة في مجال المكتبات والمعلومات. وهو يدخل ضمن تخصص الإدارة بصفة عامة. وينتمي إلى تخصص تنظيم وإدارة الموارد البشرية والاقتصادية بصفة خاصة. إذاً يمكن القول إن هذه الدراسة تندرج تحت تخصص إدارة المكتبات والمعلومات بصفة عامة، وبالتحديد تدخل ضمن تخصص تنظيم وإدارة موارد المكتبات والمعلومات. وسوف تتناول الدراسة المشروعات الصغيرة التي يمكن إقامتها في قطاع المكتبات والمعلومات فقط.

أما الحدود المكانية فسوف تهتم الدراسة بقياس مدى مناسبة هذه المشروعات التي سوف يكشف عنها النقاب لعينة من فئات المكتبات داخل جمهورية مصر العربية. والجدير بالذكر هنا أنه يمكن للدول العربية أن تستأنس بنتائج هذه

الدراسة في تحديد أو اختيار ما يناسبها من مشروعات ووضعها موضع التنفيذ .

أما الحدود الزمانية، فإن الدراسة سوف تهتم بالفترة الزمنية التي نشأت فيها فكرة الدراسة أواخر عام ٢٠١٠ حتى انتهائها أواخر عام ٢٠١١، على أن الدراسة يمكنها أن تناسب السنوات القادمة، حيث إن نتائجها تصلح لتحديد احتياجات السوق المصري في الوقت الحالي ولعدة سنوات قادمة.

٥/١ منهج الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمًة أساليب تجميع الحقائق والمعلومات والمقارنة والتحليل والتفسير، وذلك للوصول إلى المجالات الموضوعية المختلفة التي يمكن بناء مشروعات صغيرة أو متوسطة فيها، وكذلك لدراسة احتياجات مجتمع المكتبات في مصر من هذه المجالات الموضوعية. ومن أهم أدوات هذا المنهج التي اعتمدت عليه الدراسة، قائمة استقصاء الرأي (الاستبيان)، والمقابلة بغرض تفسير بعض الحقائق.

٦/١ الدراسات السابقة والمثيلة :

بالبحث عن الإنتاج الفكري في أدب موضوع الدراسة، لم يتبين للباحث وجود دراسة سابقة في هذا الموضوع سواء أكانت دراسة عربية أم أجنبية، وللتأكد من ذلك وللطمأنة من نتائج المسح، استطاع الباحث عمل مسح كامل لمعظم مصطلحات موضوع الدراسة في قواعد البيانات التي تهتم بجوانب المكتبات مع الإدارة لكون الموضوع ينتمي في جانب منه إلى علم الإدارة، ومن هذه القواعد :

- **Current Awareness Abstracts of Library and Information Management**

أما على مستوى الدراسات المثيلة فقد رصد الباحث بعض الدراسات التي اتجهت نحو دراسة خصخصة بعض مهام المكتبات Privatization، أو إسناد بعض المهام التي تقوم بها شتى أنماط المكتبات إلى القطاع الخاص، وهو ما يعرف باسم التعهيد Outsourcing، من هذه الدراسات على المستوى العربي، دراسة بعنوان:

الفهرسة اعتمادًا على المصادر الخارجية[٢] :

وتهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التعاقد الخارجي (التعهيد) والخدمات التعاقدية بصفة عامة في مجال المكتبات، وفي الفهرسة على وجه الخصوص، وذلك من خلال التعرف على مختلف جوانب التعهيد، وتقييم آثاره المرتدة على العمليات والخدمات والموارد البشرية في المكتبات، وإدراك ما يضيفه من جودة للخدمات الفنية Technical Services. وترجع أهمية هذه الدراسة لموضوع البحث، إلى إنها تكشف أهم تطبيقات التعهيد في المكتبات .

وعلى مستوى الأدب الأجنبي في الموضوع، هناك العديد من الدراسات المثيلة لعل أبرزها تلك الدراسة النقدية التي تجمع شتات العديد من الأعمال التي تبين الأنماط المختلفة من المكتبات ومهامها الوظيفية التي يمكن أن تعهد بها شركات خاصة، هذه الدراسة تحمل عنوان:

Outsourcing in academic libraries: a selective bibliography[4]

هذه الدراسة تناولت أكثر من أربعين موضوعًا في مجال التعهيد، وترجع أهميتها لهذه الدراسة، في التعرف على أنماط الشركات الخاصة في مجال المكتبات، والمجالات الوظيفية المختلفة التي تهتم بها .

كذلك بين المسح الكامل لجوانب الموضوع، أن هناك اهتمامًا بدور المكتبات ومراكز المعلومات في دعم نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات معلومات ذات طابع خاص تهتم بجوانب تشغل اهتمام هذه الشركات، ولعل من أبرز هذه الدراسات، دراسة بعنوان:

Information start-ups need to succeed: small business development at New York Public Library's Science, Industry and Business Library[5]

ويعني: المعلومات الأولية التي تؤدي إلى النجاح: تطوير الأعمال التجارية الصغيرة بمكتبة نيويورك العامة، مكتبة للعلوم والصناعة ورجال الأعمال .

هذه الدراسة تهدف إلى إنشاء مكتبة لرجال الأعمال والصناعة والعلوم بمكتبة نيويورك العامة، بغرض خدمة الأعمال الصغيرة. فاقترحت الدراسة إنشاء خدمات جديدة، مثل تدشين موقع على الإنترنت يكون بمثابة مركز معلومات للأعمال الصغيرة بنيويورك، كذلك تطوير مركز معلومات روتين الإلكتروني من كونه مقهى للإنترنت إلى مركز متعدد الخدمات يوفر قواعد بيانات تجارية، ويعقد مجموعة من الندوات يستعان بمجموعة من الممارسين في تنفيذها، وتقديم خدمات التدريب على قواعد البيانات المختلفة، وتوفير الخدمات الاستشارية التجارية من خلال إنشاء موقع للخدمات الاستشارية التجارية بالاستعانة بأكبر بيوت الخبرة الاستشارية، وتقديم منح للبرامج التكنولوجية بمساعدة الغرف التجارية. وتخلص الدراسة إلى أهمية إنشاء مثل هذا المركز، بحيث يكون الواجهة الأساسية للحصول على المعلومات، ومن الأهمية بمكان أن يدعم هذا المركز المجموعات غير الربحية التي تهتم بتنمية الأعمال التجارية الصغيرة، والغرف التجارية، والهيئات الحكومية والمحلية بالدولة، ومزودي المعلومات .

كذلك هناك دراسة بعنوان :

Exploiting regional information expertise for the benefit of SMEs[6]

وتعني: استغلال الخبرة المعلوماتية على مستوى الأقاليم لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

فركزت الدراسة على كيفية تحسين خدمات المعلومات التجارية المقدمة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال استغلال الخبرات المعلوماتية على مستوى عدد من المناطق في المملكة المتحدة لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتتمثل هذه الخبرات المعلوماتية التجارية في عدد من الكيانات هي: مكتبات ليفربول العامة التي تقدم خدمات معلومات تجارية، وخدمات معلومات جامعة جون موريس بليفربول، والخط السريع للمعلومات التجارية بمرسيد، والخط التجاري للوريل .وقد خلصت هذه الدراسة إلى بعض المقترحات التي

يمكن أن تساهم بها مثل هذه الخبرات المعلوماتيـــة عند التخطيط لإنشاء شركات صغيرة.

وأيضًا في الاتجاه نفسه توجد دراسة بعنوان :

Running a business information service for a rural community from a public library[7]

والدراسة تعني: تشغيل خدمـــة المعلومـــات التجارية لمجتمع ريفي من خلال مكتبة عامة. وهي عبارة عن دراسة حالة، تقيم مدى توافر المعلومات التجارية من خلال مكتبة نورفولـــك Norfolk العامة بالمملكة المتحدة. وقد تعرضت الدراسة إلى مدى توافر المعلومات التجارية الريفية التي تعـــادل في أهميتها خدمات المعلومات التي تقدمها المكتبات في المملكة المتحدة، كـــذلك قـــضية اســـتخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتـــصالات مـــن قبـــل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعدم قدرة هـــذه الشركات على الحصول على المعلومات من خلال الإنترنت و التي تـــصدرها الإدارات والمنظمـــات الحكومية وغير الحكومية في المملكـــة المتحـــدة، والدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه المكتبة في هذا الصدد .

وفي اتجاه أخر توجد دراسة بعنوان :

The selling of the public library: It's not just "outsourcing," its privatization[8]

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها تميز وتحدد المهام التي يمكن أن تـــسندها المكتبـــات العامـــة للشركات الخاصة. فهي تـــدق نـــاقوس الخطـــر لأصحاب القرار والمسئولين عن المكتبات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خطر عمليـــات التعهيد لمهام وظيفية محددة تسندها المكتبات العامة للشركات الخاصة، حيث إن مثل هـــذه المهـــام تشكل تعديًا واضـــحًا علـــى حقـــوق المـــواطن الأمريكي يتعارض مع الدستور صراحة لأنه يخالف مبدأ حرية الرأي والتعبير والمساواة في الحقـــوق. وذلك لاحتمال عدم حيادية الشركات الخاصة أو التشكيك في انتماءاتها وتوجهاتهـــا الـــسياسية أو العنصرية.

٧/١ مصطلحات الدراسة :

سوف تهتم هذه الدراسة ببعض المصطلحات التي يمكن أن تدخل في نطاق اهتماماتها، من أهمها:

- خصخـــصة خـــدمات المعلومـــات: Privatization of information services

يقصد بها تحويل الخدمات التي تقدمها المكتبة من حيث كونها خدمات عامة تقدم بدون مقابل إلى شركات خاصة تعمل على تحسينها وجودتهـــا وتقديمها بمقابل مادي. ويتم نقل ملكيـــة أو إدارة خدمات المعلومات (التي يمكنها أن تعـــود علـــى المكتبة بعائد اقتصادي) من المكتبة ذاتها، إما جزئيًا أو كليًا إلى القطاع الخاص، أي إنها عكس التأميم.

- تعهيد عمليات المكتبـــة :

Outsourcing Library Operations

يقصد به التعاقد مع الشركات أو المنظمـــات على أداء وظائف أو عمليات المكتبة، التي ينبغـــي أداؤها بواسطة موظفي المكتبة.

- مشروعات المكتبات ومراكز المعلومات:

The libraries and information centers Projects:

ويقصد بها تلك الأنشطة أو العمليات المقيدة بزمن محدد (لها تاريخ بداية وتاريخ نهاية) يتم القيام بها لتقديم خدمة أو منتج ما (خزن واسترجاع أو رقمنة أو نشر المعلومات) بهدف تحقيق تغيير مفيد أو إيجاد قيمة مضافة للمكتبة، وترصد لها المكتبة موازنة محسوبة، وتشكل لها فرق عمل توزع عليها الأدوار، ويمكن أن توكل المكتبات بها بعض الشركات الخارجية، سواء أكانت عامة أم خاصة لإنجازها كلها أو بعض منها نظير مقابل مادي.

- شركات المكتبات:

Libraries Company

يقصد بها تلك الشركات التي تنتمي إلى القطاع الخاص وتمتلك القدرة على أداء وظائف أو عمليات المكتبة بمقابل مادي .

- الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال المكتبات:

Small and Medium Enterprises in Libraries:

هي الشركات التي يمكن أن يكون عدد أفرادها قليل، وموازنتها صغيرة نسبيًا لا يقل عن ٥٠ ألف جنيه ولا يتجاوز المليون جنيه، ويمكنها أداء عمليات أو وظائف المكتبات، وذلك بمقابل مادي. ويمكن أن نطلق الاختصار الأجنبي التالي على هذه الشركات :

SMEs in the libraries sector OR SMEs in the information sector

١/٢ مفهوم المشروعات الصغيرة :

اختلف الاقتصاديون في تحديد تعريف شامل للمشروعات الصغيرة، وذلك لاختلاف الدول فيما بينها من حيث مراحل النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، لذلك فقد حاول الباحثون تعريف المشروعات الصغيرة من خلال عدة معايير، أهمها معيار حجم العمالة ومعيار حجم رأس المال ومعيار التقدم التكنولوجي ومعيار حجم وقيمة الإنتاج[٨].

فذهبت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (ESCWA) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الشركات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين (٥-٢٥٠) عاملاً[٩]. وعرف الاتحاد الأوربي الشركة الصغيرة على أساس أنه يعمل بها أقل من ٥٠ عاملاً، وتعد متوسطة في حال تشغيلها أقل من ٢٥٠ عاملاً[١٠].

وهناك من يعرفها: بأنها المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة، وتستحوذ على نصيب محدود من السوق. وهي أيضًا شركة ذات ارتباط عائلي، رئيسها في القمة، وهو مالك المشروع بالمشاركة مع الأقرباء والأصدقاء الذين يعملون سويةً من أجل نجاحه، والإدارة تميل نحو الرأسمالية، والتوجيهات شفوية في الأغلب دون الحاجة إلى توثيق كبير[١١].

وتعرف أيضًا بأنها العمل الذي يديره أصحابه بشكل فعال، ويحمل الطابع الشخصي بشكل كبير، ويكون محليًا إلى حد كبير في المنطقة التي يعمل فيها، وله حجم صغير نسبيًا في الصناعة التي ينتمي إليها، ويعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه[١٢]. وذهبت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (CED) إلى أن المشروع يعتبر صغيراً عندما يستوفي اثنين على الأقل من الشروط الآتية[١٣]:

- عدم استقلال الإدارة عن المالكين، وأن يدير المشروع المالكون أو بعضهم.
- يتم تمويل رأس المال للمشروع من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين.
- العمل في منطقة محلية، فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد.
- أن يكون حجم المشروع صغيرًا نسبيًا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي له.

وفي اتجاه آخر هناك ما يعرف المشروع الصغير بأنه: منشأه شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، وتعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالبًا. وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة[١٤]. وتعريف آخر: هي تلك التي تعتمد في نشاطها الإنتاجي على العمل اليدوي، مع الاستعانة ببعض المعدات اليدوية والآلات والأدوات البسيطة[١٥].

وتشير دراسة لمعهد جورجيا التكنولوجي إلى وجود حوالي ٥٥ تعريفًا مختلفًا للمشروعات الصغيرة في ٧٥ دولة[١٦]. والجدير بالذكر هنا أن هناك تعريفًا مصريًا ارتبط بصدور القانون الخاص بتنمية المنشآت الصغيرة (قانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤) ينص على: " المشروعات الصناعية الصغيرة هي أية شركة أو منشأة فردية تباشر نشاطًا إنتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا برأس مال لا يقل عن ٥٠ ألف جنيه ولا يتجاوز المليون جنيه" أما المشروعات التي يقل رأس مالها عن ٥٠ ألف جنيه فتقع في نطاق ما يسمى بالمشروعات متناهية الصغر.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات للمشروعات الصغيرة، وعدم الاتفاق على تعريف محدد، فإن ذلك قد لا يمثل مشكلة، بل يعكس تنوعًا في ظروف وحاجات مستعمل التعريف، لتحديد هوية المشروع الصغير الذي يهتم به[١٧].

ويرى الباحث في ضوء العرض السابق لهذه التعريفات أن التعريف الإجرائي للمشروع الصغير في المكتبات والمعلومات في مصر يمكن تعريفه بأنه: شركة أو منشأة فردية مستقلة في الملكية والإدارة تباشر نشاطًا إنتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا في مجال المكتبات والمعلومات، رأس مالها لا يقل عن ٥٠ ألف جنيه ولا يتجاوز المليون جنيه، وتستحوذ على نصيب محدود من السوق. و يعمل بها أقل من ٥٠ عاملاً، وغالبًا يكون رئيسها على رأس هيكلها التنظيمي، وهو مالك المشروع، سواء أكان بمفرده أم بالمشاركة مع الأقرباء والأصدقاء الذين يعملون سويةً من أجل نجاحه .

٢/٢ مجتمع المستفيدين من المشروعات المتخصصة في مجال المعلومات والمكتبات:

يمكن تعريف مجتمع هذه المشروعات بأنه المجتمع الذي ينشغل معظم أفراده بإنتاج المعلومات أو اختيارها واقتنائها أو تنظيمها وتحليلها أو خدمة الاسترجاع لها، وهذا يعني أن المستفيدين من هذه المشروعات يمكن أن يكونوا أفرادًا أو مؤسسات معلومات بأنماطها المختلفة، وأيضًا شركات أو مؤسسات مختلفة المجالات، تحتاج المساعدة في الحصول على المعلومات أو تنظيم المعلومات أو تسويق خدمات المعلومات. فيمكن لأنماط هذه الجهات أن تشكل أنماطًا جديدة من الشركات المتخصصة في مجالات المعلومات، كذلك يمكن

لعمليات ووظائف مؤسسات المعلومات أن تشكل أنماطًا لهذه الشركات.

وبخبرة الباحث المهنية يرى أن المكتبات المتخصصة- وخصوصًا المكتبات التي تنتمي إلى القطاع الخاص (الشركات -المؤسسات - الهيئات)- هي أكثر أفراد المجتمع طلبا على الشركات المتخصصة في الدول العربية، نظرًا لتحررها من القيود القانونية الروتينية المنتشرة في القطاع العام، إضافة إلى توافر الموازنات التي تكفي طموحاتها. فيمكن لهذه المكتبات أن تعتمد على القطاع الخاص في أداء عملياتها، سواء أكانت هذه العمليات تهتم بالتنظيم أو التحليل، أو حتى اختيار المصادر المتعلقة باهتمامات هذه الشركات.

فهذا النوع المهم من قطاع المكتبات- وخصوصا مكتبات الشركات - من المفترض أن يكون أغنى نوع من أنواع المكتبات، نظرا لارتباطه بالشركات، التي تسعى دائمًا إلى تحقيق المكاسب. ومن المعروف أن القطاع الخاص يدخل دائمًا في صراعات على المستوى المحلي والدولي هذه الصراعات تعنى بالمنافسة، لذلك فإنه من المفترض أن تهتم هذه الشركات بمكتباتها على أساس أنها أداة مهمة لتحقيق أهدافها[١٨].

والجدير بالذكر هنا أن هناك بعض مكتبات الشركات في الولايات المتحدة على عكس الدول العربية، تخشى إلى إسناد مهامها إلى القطاع الخاص، خوفًا من تسرب معلومات مؤسساتها إلى الشركات المنافسة[١٩]. وإن كان ذلك - على حد علم الباحث- لا ينطبق على جميع المهام أو العمليات التي تقوم بها المكتبة كما ستبينه الدراسة لاحقًا.

وكذلك الحال بالنسبة للمكتبات العامة، فإنها تعد من أكثر أفراد مجتمع المستفيدين التي يمكن أن تستعين بشركات المكتبات، فقد بينت دراسة في هذا الصدد أن المكتبات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على الشركات الخاصة في أداء كثير من عملياتها الأساسية فيما يعرف باسم التعهيد Outsourcing أو الاعتماد على المصادر الخارجية[٢٠].

٣/٢ توليد فكرة المشروعات الصغيرة في مجال المكتبات والمعلومات:

يرى بعض المهتمين بأدب المشروعات الصغيرة أن الوصول إلى تحديد المشروعات الصغيرة يمكن أن يخضع إلى عملية الابتكار والإبداع. فالابتكار (Creativity) يتعلق باستكشاف فكرة جديدة مميزة، أما الإبداع (Innovation) فيتعلق بوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ على شكل عملية أو سلعة أو خدمة تقدمها الشركة لزبائنها أو المتعاملين معها. والجدير بالذكر هنا أن السلعة في مجال المكتبات تعني مختلف الأشكال المادية مثل: الكتب والدوريات والأشرطة الصوتية وأشرطة الفيديو والأقراص المدمجة، أما الخدمة فإنها تعني مختلف أنواع الخدمات مثل: الخدمات المرجعية، وخدمات الإعارة، الكمبيوتر وخدمات الإنترنت وخدمات الإرشاد[٢١]. ويوضح فون ستام Von Stamm العلاقة بين الابتكار والإبداع من خلال المعادلة التالية: الإبداع = الابتكار + تقديم السلعة أو الخدمة للسوق[٢٢]. على ذلك يمكن القول: إن هناك حاجة لوجود أشخاص مبتكرين لديهم القدرة على اكتشاف هذه الأفكار. ولكن وجود مثل هؤلاء الأشخاص لا يكفي وحده، فلا بد من

وجود جهات أو مؤسسات تتبنى هذه الأفكار وتحويلها إلى سلعة /خدمة مفيدة لجهة معينة أو مجتمع معين، تقدمها الشركات التي تقوم الدراسة بتسليط الضوء عليها.

ليس من الضروري أن يتم تحويل كل فكرة مبتكرة إلى سلعة أو خدمة. فبعض الأفكار قد تبقى أفكارًا بدون أن تتحول، وهنا يأتي دور الباحثين والمهتمين بمجال المكتبات والمعلومات والقائمين على إدارة مؤسسات المعلومات والجهات ذات الاهتمام بهذه الظاهرة، لذا فإن خلق وتشجيع مناخ الإبداع وتوفير البيئة الملائمة لا يقل أهمية عن إيجاد الأفكار الجديدة نفسها[٢٣].

ويرى البعض أن توليد فكرة المشروع الصغير يمكن أن تأتي من بين العديد من الأفكار التي قد تنفجر نتيجة للعديد من الأسباب. ويجب ملاحظة أن يكون النشاط الذي سيتم طرقه مناسبًا لطبيعة وشخصية ومهارة وخبرة رائد العمل، كما يجب أن يكون متمشيًا مع الاحتياجات الفعلية للسوق المحيطة به وأذواق العملاء المرتقبين للمشروع. وقد لا تكون أول فكرة تطرق الذهن هي بالضرورة ما سيتم العمل من خلالها، بل يمكن إجراء المحاولة مرات ومرات لاكتشاف مزيد من الفرص والأفكار والأسواق. وغالبًا تأتي الأفكار التي يتم الاختيار والتفضيل فيما بينها وفقًا لتناسبها مع ظروف صاحب المشروع المفترض من المجالات الموضحة التالية[٢٤]:

- استمرار مشروع العائلة (الميراث).
- تقليد منتج مستورد.
- وجود طلب غير مشبع .
- توجهات من الجهات المساعدة .
- توافر معرفة متخصصة .
- تغذية من الباطن .
- الاستفادة من خبرة مكتسبة من عمل سابق .
- اختراع أو ابتكار جديد.
- تقليد فكرة قائمة ناجحة .
- مقترحات الأهل والمعارف .
- مجالات حديثة (اتصالات/ معلومات / حاسبات).
- هواية الشخص وأنشطته .

ويرى آخرون أن المشروعات الصغيرة بصفة عامة، من أهم مصادر الابتكارات والاختراعات للمشروعات الكبيرة، حيث إن كثيرًا ممن يقدمون على إنشاء مشروع خاص بهم يكونون راغبين في تنفيذ فكرة مبتكرة أو تنفيذ اختراعهم الذي قضوا سنوات طويلة قبل التوصل إليه. وتمثل فكرة المنتج الذي سيقدمه المشروع الصغير أحد أهم عوامل نجاحه، لذلك يعتبر رائد الأعمال الناجح هو من لديه الحس والموهبة لتوليد فكرة جديرة بالتنفيذ. ومن الممكن أن يتيح توافر المعلومات التالية فرصًا تشجع رائد الأعمال على توليد فكرة للمشروع الصغير ومن هذه الفرص[٢٥].

- وجود طلب على منتجات موجودة بالفعل في السوق سواء أكانت منتجات محلية أم مستوردة، ولكن لا يرقى المعروض منها لمستوى الكفاءة المطلوبة(فجوة نوعية).
- زيادة المستفيدين في المنطقة التي سينشأ بها المشروع، وهو ما يعني اتساع السوق نتيجة زيادة الرغبات والحاجات (فجوة كمية).

- تقديم منتجات جديدة تشبع حاجات ورغبات غير مشبعة في الأسواق.
- المنطقة جديدة وخالية من المنتجات التي سيقدمها المشروع.
- الرغبة في تقديم نوعيات مميزة من المنتجات في المنطقة.
- توافر طلبات من مشروعات كبيرة لإنتاج أحد الأصناف المغذية لها.
- الاستفادة من بنوك الأفكار التي تطرحها بعض الجهات بمقابل، أو مراكز البحوث.

٤/٢ دراسة جدوى الفكرة المقترحة :

يقصد بدراسات الجدوى: "الدراسات التي تعد من أجل التحقق من أن المشروع المقترح يحقق الأغراض والأهداف التي ينشأ من أجلها"[٢٦]. ويهتم المستثمر الصغير بدراسة الجدوى حتى يضمن على أن نتائج إنفاق استثماراته المحدودة غالبًا ستحقق له العائد الذي يقبله على هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى أن إعداد هذه الدراسة قد يكون أحد المطالب الرئيسة لحصوله على مساعدات الجهات المعاونة للمشروعات الصغيرة.

وتبدأ دراسة الجدوى بتحديد المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لها. فالبيانات والمعلومات هي روح اتخاذ القرارات السليمة، وعلى قدر دقة، وحداثة، وشمول وتأكد هذا المورد الهام، ومعالجته بطريقة صحيحة على قدر الوثوق في نتائج الدراسة.

٥/٢ أنماط عمليات وأنشطة المكتبات التي تسند لشركات خاصة في الدول الأجنبية:

يرجع تاريخ إسناد بعض وظائف وأنشطة المكتبات إلى شركات خاصة، إلى أوائل التسعينيات عندما قررت جامعة ولاية رايت في الولايات المتحدة Wright State University إنشاء قسم للفهرسة عام ١٩٩٣، ثم تتابعت بعد ذلك عمليات الإسناد في مكتبة قانونية تابعة لشركة بيكر و ماكيتزي للمحاماة Baker & MacKenzie عام ١٩٩٥، ثم إسناد عملية بناء وتنقية فهرس المكتبة العامة بولاية هاواي public library of the state of Hawaii في العام نفسه[٢٧].

ومنذ ذلك الحين انتشرت الكتابات عن موضوع إسناد أو تعهيد أعمال وأنشطة المكتبات إلى شركات خاصة ترصد ما لها وما عليها، فأخذت تناقش الإيجابيات والسلبيات لهذه العملية، وتركزت تحديدًا في مدى إيجابية التعهيد في القضاء على تراكم الأعمال وإنجازها في وقت قصير، كذلك مناقشة قضية تكلفة الأعمال ومدى الاقتصاد في حالة تعهيد الأعمال، وأخيرًا قضية جودة أداء العمل مقارنة بادائه في المكتبة[٢٨].

وفي مقابل هذه الضجة العلمية والإعلامية عن موضوع الإسناد أو التعهيد، زادت الشركات القائمة على أنشطة المكتبات زيادة ملحوظة، وأصبحت هناك شركات متخصصة في كثير من أنشطة المكتبات، فقد تم رصد حوالي واحد وثلاثين نشاطًا في مجال المكتبات والمعلومات تقوم عليها شركات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية تقدم خدمات لمؤسسات المعلومات. تتركز هذه الأنشطة فيما يلي[٢٩]:

- الفهـــرسة (العمليات الفنية) Cataloging
- التحويل الراجع للفهارس Retrospective Conversion
- الضبط الاستنادي Authority Control
- التكشيف والاســتخلاص Indexing and Abstracting
- بنـــاء وتطـــوير المكـــانز Thesaurus Development
- التزويد Acquisitions
- تطـــوير المجموعـــات Collection Development
- إعداد وإضافة الباركود إلى أوعية المعلومـات Bar Coding
- الميكنة والنظم الآليـة Automation and Library Systems
- قواعد البيانات Data Bases
- إدارة الشبكات Network Management
- صـــيانة وإدارة الحاســبات الآليـة PC Management & Maintenance
- تصميم واستضافة صفحة الويب Web Page Design/Hosting
- خدمة الاستنساخ التـصويري Photocopy Service
- التصوير المصغر Microfilming
- الرقمنة Digitizing
- الطباعة Printing
- الترفيف Shelving
- استرجاع الوثائق Document Retrieval
- تسليم الوثائق Document Delivery
- التجليد والحفظ Binding / Preservation
- صيانة الوثائق والأوعية النادرة (إزالة الحامضية De-acidification).
- الحسابات والفواتير Billing / Accounting
- إعـــداد وصـــرف المرتبـــات Payroll Preparation
- إدارة السجلات Records Management
- إدارة الاشـــــتراكات Subscription Management
- خدمات البريد Messenger Services
- ملفات حفظ الوثائق والأوراق Loose-leaf Filing
- نقل المكتبة Library Move
- العمالة المؤقتة Temporary Staffing
- خدمات الأمـــن والأمـــان Security and Safety Services

وفي محاولة ناجحـــة لتـــصنيف الـــشركات الخاصة، قام أنن لويس Ann Lawes بتقـــسيم الشركات الخاصة إلى خمسة أنواع من الشركات كما يلي[٣٠]:

١. شركات خـــدمات المعلومـــات: وتـــشمل خدمات المعلومـــات، وإدارة الـــسجلات، والتدريب، والاستشارات، والتوظيف.

٢. الشركات الموردة أو مزودو الخدمة: تشمل الناشرين وموزعي مصادر المعلومات الإلكترونية وكذلك التقليدية .

٣. شركات إدارة المرافق وتقديم التسهيلات: تشمل تكنولوجيا المعلومات، وصيانة الأجهزة، والتعاقد من الخارج، والتعامل مع الموظفين، والإدارة المالية.

٤. الشركات الاستشارية: تشمل تكنولوجيا المعلومات، والمحاسبة المالية.

٥. شركات التخزين: تشمل إدارة الوثائق، ونظم الفهرسة والاسترجاع، والتصوير والاستنساخ.

وعلى الرغم من كثرة تخصصات الشركات الخاصة وقدرتها على تغطية جميع أعمال المكتبات تقريبًا، فإن هناك أعمالاً معينة تفضل المكتبات في الدول الأجنبية أن تعهد إليها إلى الشركات الخاصة. للتعرف على تلك الأعمال، هناك مسح تم على حوالي ٢٠٠ مكتبة أكاديمية في الولايات المتحدة، بغرض التعرف على الأنشطة التي يمكن أن تعهد بها إلى شركات خاصة، وقد أظهرت نتائج هذا المسح أنماطًا مختلفة من أنشطة المكتبات تنتمي إلى المجالات التالية: تنمية المجموعات،التزويد، الحجز، المراجع، الإعارة، تسليم الوثائق، النظم، الفهرسة، الضبط الاستنادي، التحويل الراجع لمفهارس[٣١].

وفي مسح آخر على المكتبات الأكاديمية عام ١٩٩٦، بين أكثر الوظائف إسناداً للشركات الخاصة، جاءت نسب هذه الوظائف كما يلي[٣٢]:

١. التجليد ٧٩%.

٢. بناء وتنمية المجموعات ٧٠%.

٣. الفهرسة ٦٣%.

٤. الاعتماد على الموردون (التزويد) ٥٩%.

٥. الضبط الإستنادي ٥٥%.

٦. نظم الحاسب ٥١%.

٧. الميكروفيلم ٣٧%.

٨. خدمات ذات قيمة مضافة (صق الملصقات على المصادر، الباركود، الترفيف)٢٧%.

٩. التصوير ١٥%.

أيضا هناك مسح آخر على عينة عددها (٧٢) من المكتبات العامة الأمريكية، وعلى عدد (١٨) عملاً أو وظيفة تقوم بها، فأظهرت نتيجة المسح أن هذه المكتبات تميل إلى إسناد حوالي (٧,٥%) من هذه الأعمال، و جاء ترتيبها وفقا لنسبة التصويت عليها، كما يلي[٣٣]:

١. التجليد ٨٢%.

٢. مواد التجهيز ٦٨%.

٣. خدمات الصيانة والحراسة ٦٣%.

٤. خدمات الانترنت ٦١%.

٥. التدريب على الحاسب ٥٨%.

٦. أمن المعلومات ٥٦%.

٧. الفهرسة ٥١%.

٨. بناء و تنمية المجموعات ٢٤%.

وإذا كانت غالبية الاستطلاعات التي تم عرضها تخص وظائف المكتبات الأكاديمية والعامة فقط، فماذا عن المكتبات المتخصصة ؟. الحقيقة أنه لا توجد أية دراسة تتناول هذا النوع من المكتبات

في هذا الصدد، سواء أكانت تتعلق بنوعية الوظائف التي يمكن أن يعهد بها لشركات خاصة أو أولية هذه الوظائف بالنسبة لها. لكن هناك دراسة معمقة قام بها فرانك بورتغال Frank Portugal بتكليف من جمعية المكتبات الأمريكية، وكانت على عينة من سبع مكتبات لشركات خاصة، وقد خلصت إلى أن غالبية المكتبات الخاصة بشركات تخشى من تكليف شركات خاصة للقيام بوظائفها، وذلك حفاظًا على سرية معلوماتها[٣٤]. وإن أمكن انسحاب هذه الدراسة على بعض مكتبات الشركات، فهذا لا يعني أنها تنسحب على كل المكتبات المتخصصة، وخصوصًا أن هناك مكتبات تنتمي إلى مؤسسات حكومية وخاصة يشملها عمليات الاختيار و الاقتناء، وتنظيم وتحليل، واسترجاع وبث المعلومات.

بناءً على العرض السابق، يتضح أن الوظائف التي يتم إسنادها لشركات خاصة تختلف تبعًا لاختلاف نمط المكتبات، ولذلك فإنه هناك صعوبة في تحديد أهم هذه الوظائف التي يمكن أن تنسحب على جميع أنماط المكتبات. إلا أن استطلاع فرانك بورتوجال frank Portugal أحسبه يختلف عن بقية الاستطلاعات، لأنه يحسم هذا الجدل، حيث إنه يستطلع بالدرجة الأولى آراء العاملين بصفتهم المهنية وليس بموقعهم الوظيفي، أي الاستطلاع هنا لا يرتبط بمكان محدد. فجاءت نتيجة الاستطلاع للوظائف ذات الأولية، التي يتم الاستعانة بشركات خاصة لأدائها، كما يلي[٣٥]:

١. التجليد ٩٧%.

٢. خدمات الإنترنت، الأمن، الصيانة والحراسة، المنح والميزانيات، تصميم المواقع وصيانتها، التحقق من الاشتراكات وتنميتها ٦٠%.

٣. الفهرسة ٤٩%.

٤. مواد التجهيز ٤٤% (كتابة أرقام أو أكواد ولصقها على المصادر، الباركود ولصقه).

٥. بناء وتنمية المجموعات ١١% .

ويرى الباحث في ضوء الاستعراض السابق لأنماط المشروعات في الدول الأجنبية، أن معظم هذه المشروعات انبثقت من الوظائف الرئيسة التي تقوم عليها المكتبات و التي تتمثل في: الاختيار والاقتناء، والتحليل والتنظيم، والخدمة والاسترجاع. فمن خلال تحليل العمليات والإجراءات التي تتم لإتمام تلك الوظائف نجد أنماطًا كثيرة من المشروعات، كما يلي :

أولاً: الاختيار والاقتناء: تحليل هذه الوظيفة إلى مدخلات وعمليات ومخرجات، يتبين أن هناك بعض الأعمال الرئيسة التي تحتاج إليها هذه الوظيفة من أهمها الناشرون، والموزعون، وكذلك متطلباتها من أدوات الضبط المختلفة، سواء أكانت تهتم بأوعية المعلومات التقليدية أم الالكترونية. إذا يمكن الخروج من هذا التحليل بعدد من الأعمال التي تؤدى بها هذه الوظيفة وفي الوقت نفسه تدخل في صميم تخصص المكتبات، هذه الأعمال هي:

١. النشر: وهو من الصناعات الثقافية التي تهدف إلى إنتاج منتج محمي بحقوق المؤلف، ثم نشر هذا المنتج وتوزيعه من خلال الطباعة التقليدية (الورق) أو بالطرق الإلكترونية من خلال شبكات المعلومات. و تتضمن هذه الصناعة، صناعات نشر الكتب والجرائد والدوريات

والإعلان وتسجيل الأغاني والأعمال الخاصة بالصوتيات والمرئيات والرسوم المتحركة والأفلام وصناعة البرمجيات.

٢. التوزيع باستخدام الطرق التقليدية والإلكترونية: التوزيع مهنة تجارية تقوم على صناعة النشر، فهي لا تهدف إلى إنتاج منتج بقدر ما تهدف إلى توزيع هذا المنتج من خلال الطرق التقليدية أو الإلكترونية. ويشمل التوزيع كل المنتجات الثقافية سواء أكان شكلها تقليدي أو غير تقليدي. ومن أهم الأمثلة على التوزيع الالكتروني، المتاجر الالكترونية التي يمكن إقامتها بسهولة على شبكة الانترنت.

٣. الضبط الببليوجرافي: وهو من الصناعات غير المحورية التي تقوم على الصناعات الثقافية. وهو يهدف إلى محاولة تجميع الإنتاج الفكري الذي يصدر في فرع معين أو مجال معين من العلوم وتحليله وتنظيمه في قالب معين، ومن ثم نشره بالطرق التقليدية أو الإلكترونية من خلال شبكة المعلومات الإلكترونية. وهذا الضبط من شأنه التعرف على حركة نمو وتطور المجال، وكذلك التعرف على الدراسات السابقة، كذلك التعرف على سمات الإنتاج الفكري في المجال، وكذلك التعرف على كل ما هو جديد في هذا المجال.

ثانيًا: التحليل والتنظيم:هذه الوظيفة يمكن أن يتمخض عنها عدد من الأعمال التي تحتاج إليها المكتبات ومراكز المعلومات وتدخل في صميم عملها، وهي:

١. أدوات التكشيف والاستخلاص: يقصد بها الأدوات المستخدمة في عمليات التكشيف والاستخلاص من خطط تحليلية وقوائم مفتاحيه ومكانز وغيرها من الأدوات التي يمكن أن تستخدم في عمليات التكشيف والاستخلاص .

٢. الفهرسة (الوصفية والتحليلية): يقصد بها هنا كل من قواعد الفهرسة الوصفية وخطط رءوس الموضوعات والمكانز المستخدمة في الفهرسة التحليلية نفسها، وكذلك العملية التي يمكن أن يقوم بها فريق متخصص في عمليات الفهرسة بشقيها، سواء أكان هذا الفريق يعمل لدى مؤسسة أو مكتب خبرة متخصص.

٣. التحول الرقمي: يقصد به تحويل مصادر المعلومات التي تقتنيها المكتبة من الشكل التقليدي الورقي إلى الشكل الإلكتروني، أي تحفظ في صورة إلكترونية يمكن استرجاعها من خلال الحاسبات الشخصية مباشرة أو عبر شبكات المعلومات .

٤. التجليد: وهو عملية من العمليات التي تهدف إلى صيانة المجموعات، وهذه العملية على الرغم من أنها غير فنية، لكنها إجراء إداري يدخل ضمن العمليات التي تهدف إلى صيانة المجموعات وتأمينها .

ثالثًا: الخدمة والاسترجاع: يدخل ضمن هذه الوظيفة الكثير من العميات التي يمكن أن تعتمد فيها المكتبة على مؤسسات صغيرة أو متوسطة خارجية للقيام بها، هذه الأعمال هي:

١. التصوير والتغليف: يقصد بهما هنا خدمة التصوير التي تتم داخل المكتبات للمستفيدين الذين يرغبون في اقتناء صور من مقالات أو أجزاء من أعمال لا يسمح بإعارتها لأسباب معينة تخص سياسة المكتبة، وذلك في حدود قوانين الملكية الفكرية.وكذلك تغليف هذه المواد لتقديمها للمستفيد في صورة يسمح بتداولها بسهولة ويسر، دون تعرضها للإتلاف نتيجة الاستعمال .

٢. الطباعة والاستنساخ: يقصد بالطباعة هنا عملية إنتاج مخرجات المكتبة في شكل مادي مطبوع، سواء أكانت هذه المخرجات علمية وثقافية أم دعائية. أما الاستنساخ فيقصد به عمليات إنتاج مواد طبق الأصل من مطبوعات المكتبة بغرض ثقافي أو دعائي أو للحفظ والتخزين.وعملية الاستنساخ غالبًا ما تجرى على المادة بكاملها، ولذلك لابد من تملك المكتبة لحقوقها الفكرية .

٣. تسويق خدمات المعلومات: يقصد بها هنا جميع مخرجات المكتبة، سواء أكانت في شكل مادي أم غير مادي، والتي ترغب المكتبة في توجيهها للمستفيدين منها بمقابل مادي منظور أو غير منظور تبعًا لتوجه المكتبة.

وإلى جانب هذه الوظائف يوجد عدد من الأعمال التي تتم مشتركة مع تخصصات أخرى، ويتم بمقتضاها إنشاء مشروعات، يمكن أن تدخل في نطاق المجالات التالية:

١. الترجمة: يقصد بها الترجمة للنصوص المختلفة من لغة إلى لغة أخرى حسب طلب المستفيد.

٢. تعريب النظم الآلية المفتوحة المصدر للمكتبات ومراكز المعلومات: يقصد بها الاستفادة من النظم المجانية المتوافرة على شبكة المعلومات الدولية، وذلك من خلال تعريبها بحيث تلائم بيئة العمل في المكتبات. وغالبًا ما يتم ذلك بمقابل مادي نظير عملية التعريب والملاءمة فقط، مما يجعل هذه النظم مرغوبة لكثير من المكتبات التي لا تمتلك موازنات لشراء النظم التجارية، فهذه النظم رخيصة الثمن جدًا مقارنة بالنظم التجارية.

٣. تصميم وبناء المواقع على الإنترنت: يقصد به إنشاء مواقع للمكتبات على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، يمكن استخدامها لتقديم خدمات المكتبة من بعد، من خلال شبكة المعلومات الدولية للمستفيد.

٤. التدريب في مجال المكتبات: يقصد به تقديم برامج متخصصة للمهنيين في مجال المكتبات، تهدف إلى الارتقاء بالمهنة، وذلك من خلال تقديم المهارات اللازمة للعمل في هذه المهنة، ودعم المتدرب بآخر التطورات الحديثة في المجال.

٥. الاستشارات الفنية لإنشاء المكتبات: يقصد بها الخبرات التي يمكن تقديمها للمكتبات، والتي يمكن أن تتعلق بإنشاء المكتبات، سواء أكان ذلك يتعلق بتصميم مبانيها أم بتجهيزها بالأثاث المناسب، أو كان يتعلق بمكنة هذه المكتبات من اختيار النظام الآلي المناسب وصولاً إلى رقمنتها، أو يتعلق بالإعداد الفني للمكتبات وتنظيمها. والجدير بالذكر هنا أن مهنة الاستشارات تخضع لشروط عامة في

بعض الدول، منها إصدار ترخيص لمزاولة المهنة، وان يكون طالب الترخيص حاصلاً على مؤهل علمي عال، كذلك تتوافر لديه خبرة بعد التخرج لا تقل بأي حال من الأحوال عن ثلاث سنوات بعد المؤهل العالي وسنتين بعد الماجستير وسنة بعد الدكتوراه. هذا إلى جانب استيفاء الشروط العامة للترخيص بمزاولة المهن الحرة. وعلى كل الأحوال هذه المهنة تقوم بها بيوت الخبرة الكبيرة التي تستعين بخبراء في مجال المكتبات، كذلك الجمعيات المتخصصة في مجال المكتبات مثل جمعية المكتبات المتخصصة .

٦/٢ أنشطة وعمليات المكتبات التي تلاءم طبيعة المشروعات الصغيرة :

من خلال العرض السابق يتبين أن حجم أنشطة وعمليات المكتبات كبيرة سواء أكانت كمية أم نوعية، وان هناك أنشطة تحتاج لإنجازها إلى إمكانات كبيرة، وأخرى تحتاج إلى إمكانات متوسطة أو صغيرة، وبالتالي يمكننا القول، أن تحديد نشاط المشروعات المراد بناؤها، وكذلك اختيار عمليات وأنشطة المكتبات المناسبة لها، يتوقف على مجموعة من العناصر، لا تتعارض مع تعريف وتصنيف المشروعات، هي :

١. رأس المال المتاح .

٢. حجم العمالة المتاحة.

٣. القدرة على إتاحة وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

وإذا كانت هذه العناصر هي التي تحدد نوع المشروع سواء أكان كبيرًا أم متوسطًا أو صغيرًا، فهذا يعني أن هناك أنشطة وعمليات للمكتبات، يصعب على الشركات الصغيرة إنجازها، نظرا لعدم القدرة على توفير متطلبات إنجازها. وعلى حد قراءات الباحث والمقابلات المباشرة مع بعض المسئولين عن الشركات العاملة في مجال المعلومات في مصر، استطاع استنتاج الأنشطة التالية :

١. التحول الرقمي، نظرا لاحتياجها لإمكانات ضخمة تشمل أجهزة، وبرمجيات، وعمالة فنية كثيفة، وأماكن متسعة للعمل.

٢. تركيب وتشغيل وصيانة النظم الآلية المتكاملة في المكتبات والمعلومات، وأعني هنا النظم الآلية المعيارية الدولية، التي تحتاج إلى موازنة قوية، وتوكيلات تجارية، وأعداد من العمالة الفنية المدربة .

٣. أثاث المكتبات، الذي يحتاج إلى موازنة لإقامة مصانع وعمالة كثيفة، كذلك يحتاج إلى توكيلات في بعض الأحيان لشركات دولية متخصصة في صناعة أثاث المكتبات.

٤. صيانة الوثائق والأوعية النادرة، نظرا لاحتياجها إلى عمالة فنية مدربة، وأجهزة متخصصة لإزالة الحموضة. وأماكن مجهزة للعمل.

وعلى الرغم من ذلك، فهذا لا يمنع الشركات الصغيرة أن تنجز أنشطة وإعمال ذات حجم كبير لمجتمع المستفيدين منها، إذا ما توفرت متطلبات هذه الأنشطة والأعمال، وذلك بالاستعانة بالقروض المالية من البنوك، والاعتماد على العمالة الفنية المؤقتة، والتعاون مع الشركات ذات الخبرة في المجال. كذلك لا يمنع أن تتخصص الشركات

الصغيرة في أداء أعمال تشغيلية لشركة أخرى كبيرة متخصصة في مجال المكتبات .

وبناءً على ذلك فإنه لا يمنع عند تحديد احتياجات مجتمع المكتبات من المشروعات الصغيرة، أن نحدد أولاً احتياجات المكتبات من المشروعات بصفة عامة، ومن ثم في ضوء العناصر التي تم ذكرها مسبقًا يمكن تحديد المشروعات الصغيرة، لأنه من الصعوبة بمكان أن تحدد المكتبات مسبقًا حجم الشركات التي يمكنها أداء عملياتها أو مهامها، فاختيار مثل هذه الشركات يتوقف على العروض الفنية والمالية المقدمة منها إلى المكتبات.

وهذا يؤكد أيضا أن الشركات الصغيرة إذا استطاعت تقديم عروض فنية ومالية تلاءم متطلبات المكتبات، فإنه يمكنها أن تفوز بالعملية أو المهمة المطروحة مهما كان حجمها، إلا أنه والحالة هذه سوف تتحمل الشركة المسئولية كاملةً أمام المكتبة في إتمام العملية أو المهمة على الوجه الذي يرضيها.

١/٣ احتياجات مجتمع المكتبات في مصر من المشروعات الصغيرة :

١/١/٣ اختيار مجتمع المكتبات محل الدراسة :

للتعرف على احتياجات مجتمع المكتبات من المشروعات الصغيرة المتخصصة، قام الباحث باختيار عينة مقصودة تمثل مجتمع المكتبات بأنماطها المختلفة، وقد كان أساس الاختيار يعتمد على عدة معايير من أهمها:

١. اهتمام المكتبة بتطوير وظائفها .

٢. وجود موازنة للمكتبة بصرف النظر عن كفايتها.

٣. وجود المكتبة في القاهرة الكبرى لتوافر كثير من الشركات الداعمة للمكتبات .

٤. تنوع المكتبات، للتعرف على أنماط الاحتياجات المختلفة للمكتبات .

وقد تمخض من هذا الاختيار، العينة المقصودة المبينة في (الجدول رقم: ١) :

(جدول رقم :١)

العينة محل الدراسة من مجتمع المكتبات في مصر

مسلسل	اسم المكتبة	نوع المكتبة
١	دار الكتب والوثائق القومية .	وطنية
٢	مكتبة مبارك العامة فرع الجيزة .	عامة
٣	مكتبة مصر الجديدة العامة .	عامة
٤	المكتبة المركزية بجامعة حلوان .	جامعية
٥	المكتبة المركزية بجامعة ٦ أكتوبر .	جامعية
٦	المكتبة المركزية بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .	جامعية
٧	مكتبه الهيئة العامة للابنية التعليمية	متخصصة
٨	المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.	متخصصة
٩	مكتبة المعادي التابعة لجمعية الرعاية المتكاملة .	عامة
١٠	مكتبة مدرسة المستقبل للغات.	مدرسية
١١	المكتبة القومية الزراعية .	متخصصة
١٢	مكتبة جامعة النيل .	جامعية
١٣	مكتبة مدارس مصر ٢٠٠٠ الحديثة.	مدرسية
١٤	مكتبة مدرسة الملكة الدولية .	مدرسية
١٥	مكتبة مدرسة الواحة للغات .	مدرسية
١٦	مكتبة هيئة المصل واللقاح .	متخصصة
١٧	مكتبة المدارس الدولية الباكستانية .	مدرسية
١٨	المكتبة المركزية بجامعة النهضة .	جامعية
١٩	المكتبة المركزية الجديدة لجامعة القاهرة .	جامعية
٢٠	مكتبة القاهرة الكبرى.	عامة

٢/١/٣ التوزيع النوعي لمجتمع المكتبات محل الدراسة :

بناء على الجدول السابق (جدول رقم: ١)، يمكن معرفة النسب المئوية لأنواع المكتبات محل الدراسة، وفقًا للجدول التالي (جدول رقم :٢) :

(جدول رقم :٢)

التوزيع النوعي لمجتمع المكتبات محل الدراسة

مسلسل	نوع المكتبة	عدد المكتبات	النسبة المئوية
١	وطنية	١	٥
٢	عامة	٤	٢٠
٣	جامعية	٦	٣٠
٤	مدرسية	٥	٢٥
٥	متخصصة	٤	٢٠
المجموع		٢٠	١٠٠

من خلال الجدول السابق يتضح أن هناك تقاربًا في نسب أنماط كل من المكتبات العامة والمتخصصة، وكذلك المكتبات الجامعية والمدرسة، وأن هناك تفاوتًا نسبيًا بين جميع أنماط المكتبات باستثناء المكتبات الوطنية، بسبب وجود مكتبة وطنية واحدة بالدولة كما هو معروف .

١/٢/٤ وعي مجتمع المكتبات بأهمية وجود شركات متخصصة في أعمال المكتبات والمعلومات:

بسؤال القائمين على المكتبات محل الدراسة عن مدى علمهم بوجود شركات متخصصة في أعمال المكتبات والمعلومات(*)، كانت الإجابات كلها تقريبًا بالإيجاب، ولكن كان الاختلاف في تحديد أنشطة هذه الشركات أو مدى علم المكتبات بوجود أكثر من عملية أو مهمة خاصة بالمكتبات يمكن أن تتخصص فيها هذه الشركات(**)، هذا ويبين الجدولان الآتيان تحليل هذه الإجابات كما يلي.

(جدول رقم :٣)

مدى علم مجتمع الدراسة بوجود شركات متخصصة في أنشطة المكتبات

مسلسل	نوع المكتبة	مجموع المكتبات	عدد المكتبات التي تعلم	عدد المكتبات التي لا تعلم
١	وطنية	١	١	-
٢	عامة	٤	٤	-
٣	جامعية	٦	٦	-
٤	مدرسية	٥	٥	-
٥	متخصصة	٤	٤	-
المجموع		٢٠	٢٠	-
النسب المئوية		%١٠٠	%١٠٠	%٠

كما هو مبين في (جدول رقم: ٣) تعلم كل أنواع المكتبات عينة الدراسة بوجود شركات متخصصة في أنشطة المكتبات، بنسبة وصلت ١٠٠%. وهذا أمر طبيعي من وجهة نظر الباحث، لأن هناك شركات كثيرة متنوعة تشمل جميع أنشطة المكتبات تقريبًا، مما يزيد نسبة الإحاطة بها والتعامل معها.

(جدول رقم : ٤)

مدى علم مجتمع الدراسة بتعدد أنواع شركات المكتبات والمعلومات تبعا لأنشطتها

مسلسل	نوع المكتبة	مجموع المكتبات	عدد المكتبات التي حددت أكثر من نوع	عدد المكتبات التي حددت نوعين فقط
١	وطنية	١	١	–
٢	عامة	٤	–	٤
٣	جامعية	٦	٣	٣
٤	مدرسية	٥	–	٥
٥	متخصصة	٤	٣	١
المجموع		٢٠	٧	١٣
النسب المئوية		%١٠٠	% ٣٥	% ٦٥

من خلال الجدول السابق، يتضح أن العدد الأكبر من المكتبات عينة الدراسة، ليس لديهم علم بتعدد أنواع الشركات الخاصة تبعًا لأنشطتها في مجال المكتبات والمعلومات، حيث بلغت نسبة هذه المكتبات ٦٥%. أما العدد الأقل من المكتبات عينة الدراسة الذي وصلت نسبته ٣٥% فقد استطاع تحديد أكثر من نوع من هذه الشركات من الممكن أن تتعامل معه. ومن الملاحظ أيضًا أن معظم عينة الدراسة التي تعلم بوجود أكثر من نوع من هذه الشركات يمكن أن تتعامل معه، تنتمي تدريجيًا إلى أنواع المكتبات الوطنية، ثم المتخصصة، ثم الجامعية.

ويرى الباحث، أن عدم علم مسئولي المكتبات بتعدد الشركات تبعًا لأنشطتها في مجال المكتبات والمعلومات، يمكن أن يؤثر سلبًا على قدرتها في اتخاذ القرار المناسب عندما تتعرض عملية أو نشاط لها لأية مشكلة، لان اللجوء لمثل هذه الشركات يمكن أن يكون عنصرًا مهمًا من عناصر تذليل المشكلات في المكتبات، خصوصًا إذا ما توفرت لديها المقومات التي تساعد بالدفع به .

٢/٢/٤ أنماط المكتبات التي استعانت بشركات خاصة لتحقيق وظائفها :

من خلال سؤال المسئولين عن وجود سابقة أعمال لمكتباتهم مع شركات خاصة(***)، وجد أن غالبية المكتبات محل الدراسة أسندت بعض أعمالها لشركات خاصة، كما هو مبين في (الجدول رقم:٥) كما يلي:

(جدول رقم :٥)

أكثر أنماط المكتبات التي استعانت بشركات خاصة

أنماط المكتبات محل الدراسة	مجموعها	عدد المكتبات التي استعانت بشركات	عدد المكتبات التي لم تستعن بشركات	نسبة المكتبات التي استعانت بمكتبات
وطنية	١	١	-	%١٠٠
عامة	٤	٤	-	%١٠٠
جامعية	٦	٦	-	%١٠٠
مدرسية	٥	١	٤	%٢٥
متخصصة	٤	٣	١	%٧٥
المجموع	٢٠	١٥	٥	-
النسب المئوية	%١٠٠	% ٧٥	% ٢٥	-

من خلال الجدول السابق يتضح أن المكتبة الوطنية والمكتبات العامة والجامعية محل الدراسة تأتي في مقدمة أنماط المكتبات التي يمكنها الاستعانة بشركات خاصة. ثم تأتي المكتبات المتخصصة في المرتبة الثانية، والمكتبات المدرسية في المرتبة الثالثة والأخيرة. والحقيقة أن الباحث يرى أن النتائج السابقة، تعبر عن الواقع إلى حد بعيد. فلو نظرنا إلى بيئة عمل المكتبات العامة والجامعية في مصر، نجد أنها بيئة متعددة المهام تسمح بتدخل شركات خاصة لإنجاز كثير منها، وخصوصًا المهام الإضافية مثل: عمليات الترفيف، والتكعيب بالباركود أو بأرقام التصنيف، كذلك عمليات التصوير والاستنساخ، فهذه العمليات تتم بصفة مستمرة، وعليها إقبال شديد من المستفيدين، مما يرهق ويزعج العاملين في هذه المكتبات، وخصوصًا إذا كانوا مكلفين بأعمال أساسية أخرى. والمكتبات الوطنية بطبيعتها، تدخل في مشروعات عملاقة تحتاج إلى شركات خاصة للمساعدة، سواء أكانت هذه الشركات تتعلق بالتكنولوجيا أم بغيرها من المجالات الفنية الأخرى التي تحتاج إليها المكتبة للحفاظ على التراث الفكري للأمة وإتاحته عند الطلب. أما المكتبات المدرسية في مصر فلا ينظر إليها كأداة رئيسة في العملية التربوية، مما انعكس ذلك على موازناتها، وبالتالي استحالة استعانتها بشركات خاصة، إلا في بعض حالات من المدارس الخاصة التي ينظر فيها إلى المكتبة كأداة رئيسة في العملية التربوية .

٣/٢/٤ ملامح الأنشطة والعمليات التي تم إنجازها اعتمادًا على شركات خاصة :

عن الأنشطة والعمليات التي أنجزت في المكتبات محل الدراسة، وجه سؤال عن أهم ما اسند منها إلى شركات خاصة(****)، فأسفرت الإجابات عن التحليل التالي الموضح في (الجدول رقم :٦) :

(جدول رقم: ٦)

أهم الأنشطة والعمليات التي أسندتها المكتبات محل الدراسة لشركات خاصة

أنماط المكتبات محل الدراسة	الاختيار والاقتناء		التحليل والتنظيم				الخدمة والاسترجاع		
	اقتراح المواد المناسبة	الإمداد بالمواد والمعلومات	فهرسة المواد	تصنيف المواد	تكشيف واستخلاص المواد	تنظيم المواد	ميكنة المكتبات	إنشاء المواقع	التصوير والاستنساخ
وطنية		✓					✓		
عامة		✓					✓		✓
جامعية		✓				✓	✓	✓	
مدرسية							✓		
متخصصة		✓					✓		
المجموع		٤				١	٥	١	١

في الجدول السابق قسم الباحث الأنشطة والعمليات إلى ثلاثة أقسام رئيسة تمثل وظائف المكتبات الرئيسة في كل أنماط المكتبات، ثم وزع الأنشطة والعمليات التي أسندت إلى المكتبات محل الدراسة تحت هذا التقسيم. فيلاحظ أن أكبر عدد من الأنشطة والعمليات، استحوذت عليه المكتبات الجامعية، ثم تأتي المكتبات العامة في المركز الثاني، والمكتبات الوطنية والمتخصصة في المركز الثالث، وأخيرا المكتبات المدرسية .هذا من حيث الجانب الكمي للمشروعات.

أما من حيث الجانب النوعي للأنشطة والعمليات، فوجد أن ميكنة المكتبات تأتي في المرتبة الأولى في كل المكتبات. وهذا يعد أمرًا طبيعيًا في المرحلة الحالية، وذلك لأن المكتبات على مستوى العالم بصفة عامة تتجه نحو الميكنة والرقمنة، فتلجأ المكتبات إلى شركات نظم المعلومات لميكنة مكتباتها، سواء أكان ذلك ببليوجرافيًا فقط أم نصيًا. ثم يأتي الإمداد بالمواد والمعلومات في المرتبة الثانية في كل المكتبات باستثناء المكتبات المدرسية، وهذا مبرره أن المكتبات المدرسية غالبًا يكون التزويد بها مركزيًا وذلك في المدارس الحكومية، أما المدارس الخاصة فغالبًا تتم فيها هذه العملية من خلال إدارة المدرسة وبعيدًا عن أعين أمناء المكتبات الذين لا يملكون الصلاحيات في التعاون مع الموردين وإجراء عمليات التزويد.

ومن خلال الجدول أيضًا يلاحظ، أن هناك أنشطة وعمليات لم تقترب منها المكتبات، وغالبًا يرجع ذلك -على حد علم الباحث- إلى عدة أسباب منها: عدم معرفة المكتبات بدور الشركات الخاصة في هذه الأنشطة والعمليات، أو عدم توافر الموارد المالية لمثل هذه الأنشطة والعمليات، وأخيرا عدم وجود لوائح أو قوانين تسمح بالقيام بمثل هذه الأنشطة والعمليات، وهذا ما سوف يتم التأكد منه عند تناول العوائق التي تقف حائلاً دون إسناد المكتبات محل الدراسة مشروعات إلى الشركات الخاصة.

٤/٢/٤ الأنشطة والعمليات التي تحتاجها المكتبات المصرية من الشركات الخاصة من وجهة نظر مسئوليها:

تفاوتت وجهات نظر المسئولين عن المكتبات عينة الدراسة في تحديد احتياجات مكتباتهم من الشركات الخاصة(*****)، ويعد ذلك أمر طبيعي، يرجع غالبًا إلى تفاوت الثقافات المعرفية الناتجة عن المستوى التعليمي و القراءة والخبرة المهنية في مواجهة المشكلات والاحتكاك بالمكتبات الأخرى، كذلك حجم الموازنة المرصودة للمكتبات، وأيضًا تبعا للثقافة التنظيمية المتوارثة، سواء أكانت تسمح أم لا تسمح بالتجديد والتغيير(******). فمن خلال الجدول التالي (جدول رقم :٧)، يتبين ما يلي:

(جدول رقم :٧)

احتياجات المكتبات من الشركات الخاصة من وجهة نظر مسئوليها

أنماط المكتبات محل الدراسة	العمليات المكتبية								
	التجهيزات (الأثاث المكتبي)	بناء وتنمية المقتنيات	الميكنة والنظم الآلية	التصوير والاستنساخ	التجليد والحفظ	صيانة وإدارة الحاسبات الآلية	تصميم واستضافة صفحة الويب	قواعد البيانات	رقمنة المواد
وطنية	١	١	١	–	١	١	–	–	١
عامة	٤	٤	٤	١	٢	٤	١	–	–
جامعية	٦	٦	٦	٣	٦	٤	٣	٣	٤
مدرسية	٥	٣	٤	–	–	–	–	–	–
متخصصة	٤	٤	٤	–	٢	٣	٣	٢	٢
المجموع	٢٠	١٨	١٩	٤	١١	١٢	٧	٥	٦
النسبة المئوية	%١٠٠	%٩٠	%٩٥	%٢٠	%٥٥	%٦٠	%٣٥	%٢٥	%٣٠

يتفق المسئولين عن كل المكتبات محل الدراسة بنسبة ١٠٠%، على أن التجهيزات الخاصة بالمكتبات من المتطلبات الرئيسة لكل أنماط المكتبات، حيث إن عملية تجهيز المكتبات هي أولى مراحل متطلبات إنشاء المكتبات. فمن المعروف أن تجهيزات المكتبات يتم شراؤها مباشرة من شركات متخصصة في صناعة الأثاث المكتبي، أو من شركات يمكنها استيراده من الخارج.

وتأتي النظم الآلية كثانية المتطلبات في ٩٥% من المكتبات محل الدراسة، وهذا يعبر عن رغبة المكتبات في التوجه نحو الميكنة، ورغبتها في تحسين خدماتها. وبالتالي يمكن القول إن المشروعات المهتمة بالنظم الآلية المتكاملة في المكتبات، هي مشروعات مرغوبة من مجتمع المستفيدين في المرحلة الحالية والمستقبلية، ويمكن لهذه المشروعات أن تهتم بتوفير النظم الآلية المتكاملة، سواء أكانت هذه النظم مفتوحة المصدر أم كانت تجارية، وذلك بعد تعريبها لملاءمة متطلبات بيئة المكتبات المصرية .

ويتفق أيضًا معظم المسئولين بنسبة ٩٠ % على أن عملية بناء وتنمية المقتنيات من المتطلبات الرئيسة في المكتبات، حيث تأتي كثالثة المتطلبات في المكتبات محل الدراسة، فلا توجد مكتبة بدون

مقتنيات. ومن المتعارف عليه أن هذه العملية تحتاج إلى شركات متخصصة في النشر، أو التعامل مع موردين لمصادر المعلومات، سواء أكانت تقليدية أم إلكترونية، أم وسطاء في حالة البحث عن عناوين معينة.

وتأتي عملية صيانة وإدارة الحاسبات الآلية، كرابعة متطلبات العمليات التي تحتاج إلى شركات خاصة، فقد اتفق عليها ٦٠% من المسئولين عن المكتبات محل الدراسة، حيث تمثل من وجهة نظرهم ضرورة ملحة للمكتبات التي تعتمد على الحاسبات في عملياتها، حيث إن الحاسبات عرضة لكثير من المشكلات المتعلقة بالأجهزة أو البرامج، هذا إلى جانب المشكلات المتعلقة بأمن المعلومات وسريتها، كذلك شبكات المعلومات والمشكلات المتعلقة باتصالها. كل ذلك يؤكد على ضرورة تعاقد المكتبات مع شركات متخصصة في هذه المشكلات، وخصوصًا إذا لم يتوافر لديها قسم خاص للصيانة ونظم المعلومات .

أما تجليد وحفظ المجموعات فكانت العملية الخامسة التي حددها واتفق عليها ٥٥% من مسئولي المكتبات محل الدراسة. والحقيقة أنه بالرغم من أهمية هذه العملية، فإنها لم تتم في معظم المكتبات، وذلك لارتباطها بموازنة المكتبة، فلاتزال كثير من المكتبات لم تخصص في موازناتها بند خاص بالتجليد، وذلك لقلة الموازنات وعدم قدرتها على استيعاب بنود إضافية. على كل الأحوال هذه العملية تستدعي التعاقد مع شركات متخصصة في التجليد والحفظ ولديها معرفة كافية بالعمل المهني في المكتبات لكي تتم هذه العملية مطابقة للمواصفات التي يحددها العمل في المكتبات.

وحدد واتفق ٣٥% من المسئولين عن المكتبات محل الدراسة، عملية جديدة هي تصميم واستضافة صفحة الويب، وهذه تعتبر المتطلب أو الاحتياج السادس. وبرر هؤلاء اختيارهم بأن موقع المكتبة على الشبكة العالمية أصبح أداة رئيسة من أدوات خدمات المعلومات، وأن غالبية المكتبات سوف تتجه في القريب العاجل نحو رفع مواقع لها على شبكة المعلومات الدولية تحتوي على العديد من التقنيات التي تحقق متطلبات التحول نحو الجيل الثاني للمكتبات Library 2.0. وبالتالي هناك ضرورة لتوافر مصمم مواقع في المكتبة، أو تتجه المكتبات إلى الشركات المتخصصة في تصميم المواقع ورفع الصفحات على الويب، وهو ما يشجعه المسئولون لزيادة جودة هذه المواقع وصيانتها.

وتأتي رقمنة المواد كسابع احتياج للمكتبات محل الدراسة، حدده ووافق عليه ٣٠% من مسئوليها. ومن أهم المبررات التي دفعتهم نحو هذا الاختيار هو التوجه السائد في العالم نحو المكتبات الرقمية و إتاحة المواد عبر الشبكات. والحقيقة أنه يوجد العديد من الشركات التي تعمل في مجال رقمنه المواد والأرشفة الإلكترونية، حيث إنها عملية تحتاج إلى آلات ومعدت للاستنساخ والتصوير والمسح، بالإضافة إلى أجهزة الحاسب والبرامج المتخصصة في تحرير النصوص، وتحويل الملفات إلى أشكال مختلفة، بالإضافة إلى العمالة المتخصصة في عمليات التوثيق والأرشفة والمسح .

أما الاحتياج الثامن فهو قواعد البيانات، اقترحه ٢٥% من مسئولي المكتبات محل الدراسة، ويقصدون بها الاشتراك في قواعد البيانات العالمية. ولقد جاء في المرتبة قبل الأخيرة من وجهة نظر

الباحث لارتباط مفهوم قواعد البيانات- من حيث كونها مصدرا للمعلومات- بعملية بناء وتنمية المقتنيات، وبذلك تدخل في نطاقها.

ويصل سقف الاحتياجات إلى الاحتياج التاسع وهو التصوير والاستنساخ، الذي حدده ووافق عليه ٢٠ % من المسئولين. والحقيقة أن هذا الاحتياج من وجهة نظر الباحث يعد من الاحتياجات المهمة بالنسبة للمكتبات الجامعية والعامة، نظرًا للضغط الشديد على هذه العملية من جانب المستفيدين، الذي لا يستطيع معه العاملون السيطرة عليه، لذلك يفضل أن تسند هذه العملية إلى شركات خاصة .

٥/٢/٤ دوافع المكتبات المصرية نحو اللجوء إلى الشركات الخاصة وتحديد احتياجاتها منها :

بعد العرض السابق، هناك سؤال يفرض نفسه، وهو: هل هناك أسباب تدخلت أو أثرت في تشكيل وجهة نظر المسئولين عند اختيارهم الأنشطة والعمليات التي يرغبها مجتمع المكتبات محل الدراسة من الشركات الخاصة ؟(*******).

الحقيقة أن الباحث يميل إلى أن هناك أسبابًا أثرت بالفعل، هذه الأسباب - على حد علمه - ترجع إلى أن المكتبات محل الدراسة صادفت بعض عملياتها أو أنشطتها مشكلات، أسباب هذه المشكلات هي الدافع الحقيقي وراء اللجوء أو التمني بتدخل خارجي لحلها من خلال شركات أو جهات استشارية أو بيوت خبرة، فبعض من المكتبات محل الدراسة أتيحت له الإمكانات للاستعانة بشركات متخصصة لحلها وبالفعل أسندت لها بعض المهام، والبعض الأخر من المكتبات لم تتح له الفرصة أن يستعين بشركات متخصصة لأسباب عديدة، وهذا ما يؤكده بيانات الجدول السابق (جدول رقم: ٦).

وكما هو مبين في (الجدول رقم:٨) الذي يوضح أهم أسباب المشكلات التي واجهت المكتبات محل الدراسة وفقًا لتحليل إجابات المسئولين عنها(********)، ترجع هذه الأسباب بناءً على مدى الإجماع على تواجدها، إلى الترتيب التالي :

(جدول رقم: ٨)

أهم أسباب المشكلات التي واجهت المكتبات محل الدراسة

أنماط المكتبات محل الدراسة	مجموع المكتبات محل الدراسة	عدم ملاءمة المبنى (المساحة أو الموقع)	عدم ملاءمة التجهيزات				المجموع الكلي التقريبي	عدم ملاءمة العمالة		المجموع الكلي التقريبي	عدم كفاية مصادر المعلومات
			كراسي ومناضد	رفوف تخزين	برمجيات ونظم	أجهزة حاسب		مساعدة	فنية		
وطنية	١	١	١	١	١	١		١	–		١
عامة	٤	–	٤	٤	٤	٤		٢	٣		٤
جامعية	٦	٣	٥	٦	٦	٤		٦	–		٦
مدرسية	٥	٥	٤	٥	٤	–		–	٥		٣
متخصصة	٤	٤	٤	٤	٤	٣		٢	٣		٤
المجموع	٢٠	١٣	١٨	٢٠	١٩	١٢	١٧	١١	١١	١١	١٨
النسبة المئوية	%١٠٠	%٦٥	%٩٠	%١٠٠	%٩٥	%٦٠	%٨٥	%٥٥	%٥٥	%٥٥	%٩٠

١. عدم كفاية أو ملاءمة مصادر المعلومات بنسبة ٩٠%.

٢. عدم كفاية أو ملاءمة التجهيزات بنسبة ٨٥%.

٣. عدم ملاءمة المبنى بنسبة ٦٥%.

٤. عدم كفاية أو ملاءمة العمالة بنسبة ٥٥%.

هذه الأسباب يمكن القول أنها تعد الدوافع الحقيقية وراء اللجوء إلي أو الاعتماد على الشركات الخاصة في حل المشكلات التي تواجه أنشطة وعمليات المكتبات، فهذه الأسباب تمثل محاور ارتكاز المشكلات في المكتبات، يمكن أن يتمخض عنها ما يلي:

١. عدم كفاية أو ملاءمة العمالة: تتأثر المكتبات تأثرًا بالغًا بنقص نوعية معينة من العمالة سواء أكانت فنية أو مساعدة، فيمكن أن يؤثر نقص العمالة الفنية في تنظيم المكتبة، ومستوى الخدمات المقدمة، فيتجه التفكير نحو شركات النظم ليمكنه العمليات الفنية للمكتبة، ورقمنة مصادرها، وبناء موقع لها لإتاحة خدماتها على شبكة المعلومات الدولية. كذلك نقص العمالة المساعدة يمكن أن تؤثر في سرعة إنجاز لخدمات مثل التصوير، والترفيف ،والنظافة،والصيانة، فيتجه التفكير نحو الاستعانة بشركات متخصصة في هذه المهام. والجدير بالذكر هنا أن الثقافة المعلوماتية و المهارات التكنولوجية المكتسبة للعمالة الفنية تدعم جميع وظائف المكتبة وتعمل على مواكبتها للاتجاهات العالمية، سواء أكان بالمساهمة الفعلية لهذه العمالة أو من خلال الاستعانة بالشركات المتخصصة في هذا المجال.

٢. عدم كفاية أو ملاءمة التجهيزات: ويقصد بها أثاث المكتبة ويشمل الكراسي والمناضد.

وكذلك رفوف التخزين، وأجهزة الحاسب، والبرمجيات والنظم الآلية. فعدم ملاءمة أثاث المكتبة يدعو إلى التفكير نحو التوجه إلى الشركات المتخصصة في الأثاث من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤثر على الخدمة، فتتجه المكتبات إلى الشركات المتخصصة في الرقمنة وبناء مواقع المكتبات على الانترنت لتقليل ضغط المستفيدين على المكتبات، كذلك عدم ملائمة رفوف التخزين يعزز نحو التوجهات السابقة. وعدم ملائمة أجهزة الحاسب يعني أما لا توجد صيانة وتحديث لهذه الأجهزة أو عدم كفايتها للموظفين والمستفيدين، وفي كلتا الحالتين فإن ذلك يمكن أن يوجه المكتبات إلى شركات إدارة الحاسب الآلي وصيانتها. وإما عدم كفاية أو ملائمة البرمجيات والنظم، فهذا يؤثر على الخدمة والاسترجاع في المكتبة، مما يوجه المكتبة إلى شركات النظم لميكنة عملياتها ورقمنة مجموعاتها.

٣. عدم ملاءمة المبنى: يؤثر ضيق المبنى على تخزين مصادر المعلومات، فيتجه التفكير إلى التحول الرقمي، كذلك ضيق المبنى يؤثر على خدمات المعلومات في حالة كثافة أعداد المستفيدين من المكتبة، فيتجه التفكير إلى ميكنة خدمات المكتبة وإتاحتها من خلال الخط المباشر، وأيضا صعوبة الوصول إلى موقع المكتبة، يعد عامل مهم في توجيه التفكير إلى إمكانية إتاحة خدمات المكتبة من خلال الخط المباشر .

٤. عدم كفاية مصادر المعلومات: وهذا يعد شيئًا طبيعيًا لمعظم المكتبات نظرًا للانفتاح الذي يشهده العالم على المعرفة، فالمكتبات في حاجة دائمة إلى الإحلال والتجديد لمجموعاتها في ظل سياسة لبناء وتنمية مقتنياتها يضعها عاملون فنيون من ذوي الخبرات. وإذا كان الأمر كذلك فهذا يدعم التوجه نحو الشركات الموردة لمصادر المعلومات المختلفة.

إذًا بناءً على التوضيح السابق، يمكن القول أن هناك علاقة ارتباط بين بيانات (الجدول رقم: ٨) و(الجدول رقم: ٧)، هذه العلاقة يمكن استنتاجها بوضوح عند قراءة بيانات الجدولين كما يلي:

١. اختيار عملية التجهيزات (الأثاث المكتبي) بنسبة ١٠٠%، نتيجة عدم ملائمة التجهيزات (كراسي ومناضد) التي وصلت نسبتها إلى ٩٠% ورفوف التخزين ١٠٠%.

٢. اختيار عملية الميكنة والنظم الآلية بنسبة ٩٥%، نتيجة عدم ملائمة التجهيزات (برمجيات ونظم) التي وصلت نسبتها ٩٥%، وكذلك نتيجة نقص العمالة الفنية التي وصلت نسبتها إلى ٥٥%، وأيضا انعكاس العجز في الأثاث (الكراسي والمناضد) بنسبة ٩٠%، ورفوف التخزين بنسبة ١٠٠%.

٣. اختيار عملية بناء وتنمية المقتنيات بنسبة ٩٠%، نتيجة عدم ملائمة وكفاية مصادر المعلومات، التي وصلت نسبتها إلى ٩٠%.

٤. اختيار عملية صيانة وإدارة الحاسبات الآلية بنسبة ٦٠%، نتيجة عدم ملائمة أجهزة الحاسب التي وصلت نسبتها إلى ٦٠%.

٥. اختيار عملية التجليد والحفظ بنسبة ٥٥%، نتيجة لعدم ملائمة العمالة المساعدة التي وصلت نسبتها إلى ٥٥%.

٦. اختيار تصميم واستضافة صفحة الويب بنسبة ٣٥%، نتيجة طبيعية لعدم ملائمة العمالة وخصوصا الفنية التي وصلت نسبتها إلى ٥٥%، وكذلك عدم ملاءمة المبنى (صعوبة الوصول إليه وسعته) التي وصلت نسبتها ٦٥%، وإن كانت هاتان النسبتان كبيرتين نسبيًا من نسبة الاختيار، إلا أنهما تعدان ذات دلالة أيضا على العلاقة، وخصوصا أنها ذات تأثير سلبي على أنشطة أخرى مثل خدمات المعلومات التي بدورها تلعب دورًا في تصميم واستضافة صفحة الويب.

٧. اختيار رقمنة المواد بنسبة ٣٠%، نتيجة عدم ملاءمة العمالة الفنية التي وصلت نسبتها، على ٥٥%، كذلك عدم ملاءمة المبنى بنسبة ٦٥%، و ينطبق عليهما الوصف السابق .

٨. اختيار عملية بناء أو اختيار قواعد البيانات بنسبة ٢٥%، نتيجة لقصور في خدمات المعلومات الذي يرجع إلى عدم ملائمة العمالة الفنية التي وصلت نسبتها إلى ٥٥%، أو بطريقة غير مباشرة لعدم كفاية مصادر المعلومات التي وصلت إلى ٩٠%.

٩. اختيار عملية التصوير والاستنساخ بنسبة ٢٠%، نتيجة طبيعية لنقص العمالة المساعدة التي وصلت نسبتها إلى ٥٥%، وهي نسبة كبيرة نوعا ما نتيجة تأثيرها على أكثر من اختيار.

كل ما سبق يؤكد ما طرحه الباحث أو ما يميل إليه، أن أسباب المشكلات وراء تشكيل وجهة نظر المسئولين عن المكتبات محل الدراسة في تحديد الأعمال والأنشطة المرغوبة من الشركات الخاصة، وبالتالي يمكن القول أن هذه الأسباب تشكل دوافع حقيقية نحو اللجوء إلى الشركات الخاصة .

٦/٢/٤ العوائق التي تقف حائلاً دون اعتماد المكتبات مجتمع الدراسة على شركات خاصة :

بعد السؤال السابق بخصوص المشروعات التي أسندتها المكتبات محل الدراسة لشركات خاصة، كان لازمًا على الباحث أن يضع السؤال التالي الذي يستفسر عن العوائق التي تقف حائلاً دون إسناد المكتبات محل الدراسة مشروعات إلى الشركات الخاصة(*********)، والحقيقة أن الباحث عرض على المسئولين عن المكتبات محل الدراسة ثلاثة أسباب يرى من وجهة نظره أنها يمكن أن تشكل عوائق في سبيل عدم إسناد المكتبات أية مهمة من مهامها للشركات الخاصة، لكن المسئولين في المكتبات أضافوا سببًا آخر، وبذلك يصبح هناك أربعة أسباب تشكل عائقًا على المكتبات بأنماطها المختلفة عند القيام بعملية الإسناد أو التعهيد، وهي موضحة في الجدول التالي:

(جدول رقم: ٩)

أسباب عدم إسناد مهام وظيفية للشركات الخاصة من قبل المكتبات محل الدراسة

أنماط المكتبات محل الدراسة	أنواع العوائق			
	اللوائح القانونية	ضعف الموازنة	قلة الخبرة بالشركات الخاصة	عدم الإدراك بأهمية المكتبة
وطنية	✓	✓	✓	-
عامة	✓	✓	✓	-
جامعية	✓	✓	✓	-
مدرسية	✓	✓	✓	✓
متخصصة	✓	✓	✓	✓

يوضح الجدول السابق اتفاق جميع المسئولين في مختلف أنماط المكتبات، على أن أسباب عدم إسناد مهام وظيفية للشركات الخاصة ترجع إلى الأسباب الثلاثة الأولى وهي:اللوائح القانونية، وضعف الموازنة، وقلة الخبرة بالشركات الخاصة. أما السبب الرابع وهو عدم إدراك أهمية المكتبة، فيتفق علية نمطان من أنماط المكتبات وهما المكتبات المدرسية والمتخصصة، والحقيقة أن هذين النمطين، أشد أنماط المكتبات التي تواجه تعسفًا من الإدارة العليا في المؤسسات الأم، وخصوصًا إذا كانت الإدارة العليا لم تدرك أهمية المكتبة في تحقيق أهداف المؤسسة.

ومن هنا ينبغي على المسئولين في مختلف أنماط المكتبات، أن يجاهدوا في سبيل توضيح أهمية الاستعانة بالشركات الخاصة في بعض المهام التي سوف تعود بعائد مالي، وأيضًا خدمي على المكتبة، كذلك في المقابل ينبغي على الشركات الخاصة أن تسوق لنفسها في مختلف أنماط المكتبات، وأن تعرف جيدا مجتمع المستفيدين منها أهم الميزات والإيجابيات التي سوف تعود على المكتبة من عملية الإسناد أو التعهيد إليها بمهام بعينيها(**********).

١/٥ نتائج الدراسة :

١. مفهوم المشروعات الصغيرة يمكن أن ينسحب على مجال المكتبات والمعلومات .

٢. فكرة المشروع الصغير يمكن أن تنشأ من خلال عمليات الابتكار والإبداع، أو من خلال محاكاة مشروعات قائمة بالفعل في بعض الدول المتقدمة، ويظل طلب مجتمع المستفيدين هو الموجه عند تحديد مشروع معين .

٣. تتعدد أنماط الشركات المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة، وبالتالي يفسح المجال أمام مجتمعات المكتبات لاختيار ما يناسبها من مشروعات صغيرة في التخصص.

٤. قلة أنماط المشروعات المتخصصة المعروفة بين مجتمع المكتبات محل الدراسة في مصر، فهناك نسبة كبيرة من المكتبات لا تعلم بتعدد

الشركات الخاصة التي تدعم وظائف المكتبات.

٥. أنماط المشروعات المتعارف عليها حاليا بين مجتمع المكتبات محل الدراسة في مصر، تنحصر في ما يلي بالترتيب:

أ- ميكنة المكتبات .

ب- الإمداد بمصادر المعلومات .

ج- تنظيم المصادر، إنشاء المواقع، التصوير والاستنساخ.

٦. تتفاوت الاستعانة بالشركات الخاصة تبعًا لتفاوت أنماط المكتبات، فأكثر أنماط مجتمع المكتبات انفتاحًا على مشروعات المكتبات الخاصة، هي بالترتيب:المكتبات الوطنية والجامعية والعامة، ثم المكتبات المتخصصة، وأخيرًا المكتبات المدرسية.

٧. المشروعات الصغيرة أو المتوسطة التي يرغب في وجودها مجتمع المكتبات محل الدراسة في مصر، هي تبعًا لأهميتها له:

أ- التجهيزات الخاصة بالمكتبات ١٠٠%.

ب- النظم الآلية ٩٥%.

ج- بناء وتنمية المقتنيات ٩٠%.

د- صيانة وإدارة الحاسبات الآلية ٦٠%.

ه- تجليد وحفظ المجموعات ٥٥%.

و- تصميم واستضافة صفحات الويب ٣٥%.

ز- رقمنه المواد ٣٠ %.

ح- قواعد البيانات ٢٥%.

٨. هناك دوافع رئيسية، تلعب دورًا كبيرًا في لجوء مجتمع المكتبات في مصر إلى الشركات الخاصة و تحديد احتياجاته منها، هي :

أ- عدم كفاية أو ملاءمة مصادر المعلومات بنسبة ٩٠% .

ب- عدم كفاية أو ملاءمة التجهيزات بنسبة ٨٥% .

ج- عدم ملاءمة المبنى بنسبة ٦٥% .

د- عدم كفاية أو ملاءمة العمالة بنسبة ٥٥% .

٩. هناك تحديات تواجه نشر فكرة المشروعات الصغيرة بين مجتمع المكتبات في مصر، تتركز في ما يلي:

أ- اللوائح القانونية .

ب- ضعف الموازنات .

ج- قلة المعرفة والخبرة بالشركات الخاصة وأنشطتها المختلفة .

د- عدم إدراك المسئولين لأهمية المكتبة، خصوصًا في المكتبات المتخصصة والمدرسية.

١/٦ توصيات الدراسة :

١. تعديل ودعم مناهج أقسام المكتبات بالجامعات المصرية بحيث يمكنها بناء المهارات اللازمة لإقامة وإدارة المشروعات الصغيرة في المكتبات.

٢. تعديل اللوائح المالية والقانونية في المكتبات بحيث تمكنها من التعامل مع الشركات الخاصة في مجال المكتبات .

٣. العمل على تغيير القيم والاتجاهات بالتخلي عن الوظيفة الحكومية والإقبال على العمل الحر.

٤. تبني جمعيات المكتبات والمعلومات في مصر توفير المعلومات والبيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة في المكتبات وفتح قنوات اتصال بين مختلف الجهات المعنية بها داخل الدولة للتنسيق فيما بينها .

٥. أن تقدم الحكومة الحوافز المناسبة لأصحاب شركات المكتبات والمعلومات لتشغيل الشباب وجعل الحصول على هذه الحوافز مشروطًا بتوفير فرص عمل للشباب المؤهل والمعد لسوق العمل في مجالات المكتبات والمعلومات المختلفة.

٦. توفير التدريب للكوادر العاملة في المشروعات الصغيرة في المكتبات والمعلومات، وتشجيع ودعم الابتكار والتوسع في مراكز التدريب.

قائمة المصادر

١. احمد سعيد عبد الحميد سالم (٢٠١٠). - الفهرسة اعتمادا على المصادر الخارجية : دراسة نظرية وتطبيقية/ إشراف ثناء فرحات، رؤوف هلال . – أطروحة دكتوراه. – قسم المكتبات – كلية الآداب، جامعة عين شمس.

٢. احمد طنش (٢٠٠٣). – الأطر القانونية والاجتماعية والتنظيمية والمعلوماتية والمهنية الموجهة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. – ورقة عمل مقدمة في: الملتقى السنوي الإسلامي السادس. – عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

٣. بومباك، كليفورد. م. (١٩٨٩). – أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة / ترجمة رائد السمرة. – عمان: مركز الكتاب الأردني.

٤. توفيق عبد الرحيم يوسف (٢٠٠٢). – إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. – عمان: دار الصفاء.

٥. سمير علام (١٩٩٣). – إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة. – القاهرة: مركز التعليم المفتوح. - مجموعة محاضرات.

٦. عبد الله خالد العويهان، وآخرون (٢٠٠٢). – خصائص ومحددات الأداء في المشاريع النسائية الكويتية. – المجلة العربية للعلوم الادارية. – مج٩، ع٣.

٧. فؤاد نجيب الشيخ (٢٠١٠). - ثقافة الابتكار في مؤسسات الأعمال الصغيرة في الأردن. -- في: المشروعات الصغيرة: بحوث محكمة منتقاة. – القاهرة المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠١٠. سلسلة بحوث منتقاة ؛٤٦٩ .

٨. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) (٢٠٠٢). – قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا. – الاسكوا: نيويورك.

٩. لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة (١٩٩٣). – الصناعات الصغيرة. – القاهرة: مجلس الشورى

١٠. محمود حسين الوادي (٢٠٠٥) المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع

إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن. – في: المجلة العربية للإدارة، مج ٢٥، ع١.

١١. ميسر إبراهيم أحمد (٢٠٠٧). – الشركات العراقية الصغيرة مشكلات الواقع واتجاهات الحل. – في: المجلة العربية للإدارة. – مج ٢٧، ع١.

١٢. هالة محمد لبيب عنبه (٢٠٠٨). – إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة. – ط٢. – القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

١٣. يسرى خضر إسماعيل (١٩٩٤). – دراسات الجدوى. – القاهرة: المؤلف.

14. Abdullah, M. (1999). – Small and Medium Enterprises in Malaysia: Policy Issues and Challenges. – London: Ashgte

15. Bénaud, C.L., Bordeianu, S. (1998), Outsourcing Library Operations in Academic Libraries: An Overview of Issues and Outcomes, Libraries Unlimited, Englewood, CO.

16. Bénaud, C.L., Bordeianu, S. (1999). -Outsourcing in academic libraries: a selective bibliography. – In: Reference Services Review, Vol. 27 Iss: 1.

17. Cohen M, McDonough K (2007). – Information start-ups need to succeed: small business development at New York Public Library's Science, Industry and Business Library. – In: Business Information Review. – Volume: 24 Iss: 3.

18. Lawes , Ann (1994). - Contracting Out. – In: New Library World. - Vol. 95, Iss: 4.

19. Loughridge , Brendan (1999). – Outsourcing Library Operations in Academic Libraries: An Overview of Issues and Outcomes. – In: Library Management, Vol. 20 Iss: 8. – pp.447 - 455.

20. Matarazzo, James M. (2008). – A Review of Research Related to Management of Corporate Libraries/ James M. Matarazzo, Toby Pearlstein. – In: Advances in Librarianship. – Vol 31.

21. Mohamedali ,Ownali Nurdin (1999). – Marketing for information professionals in the Caribbean. – In: New Library World. – Vol100, No7.

22. Otto, Loesener Diaz (2002). – Benefits of Quality Management Systems for Small &Medium Enterprises. – Unido: Industrial Development Officer.

23. Portugal, F (1997), Exploring Outsourcing: Case Studies of Corporate Libraries. – Special Libraries Association: Washington, D.C.

Line: Managing Library Finances. –Vol. 14 Iss: 3.

28. Urban Libraries Council (1999). – Outsourcing Metropolitan Public Libraries: A Frequent Fast Facts Survey. – U L C: Evanston, IL.

29. Von Stamm, B (2003). – Managing Innovation: Design and Creativity. – West Sussex, England: John Wiley& Sons.

30. Wallace, E (2003). – Running a business information service for a rural community from a public library. – In: Business Information Review. – Volume: 20 Iss: 3 .

24. Reid W, McKeown S, Spreckley C (2000). – Exploiting regional information expertise for the benefit of SMEs. – In: Managing Information. – Volume: 7 Iss: 2.

25. Schuman, Patricia Glass (1998). – The selling of the public library: It's not just "outsourcing," its privatization. – In: Library Journal. - Vol. 123 Issue 13.

26. Sondeno, S. R. (1985). – Small Business Management Principles. – USA: Business Pup.Inc.

27. Sweetland, James H. (2001). – Outsourcing library technical services: what we think we know, and don't know. – In: Bottom

هوامش ومصادر الدراسة :

(١) عبد الله خالد العويهان، وآخرون (٢٠٠٢). — خصائص ومحددات الأداء في المشاريع النسائية الكويتية. — المجلة العربية للعلوم الادارية. — مج٩، ع٣، — ص ص ٣٥- ٩٠ .

(٢) ميسر إبراهيم أحمد (٢٠٠٧). — الشركات العراقية الصغيرة مشكلات الواقع واتجاهات الحل. — في: المجلة العربية للإدارة. - مج ٢٧، ع١. - ص ص ٧٠-٧١ .

(٣) أحمد سعيد عبد الحميد سالم (٢٠١٠) . - الفهرسة اعتمادًا على المصادر الخارجية : دراسة نظرية وتطبيقية / اشراف ثناء فرحات ، رؤوف هلال . — أطروحة دكتوراه . — قسم المكتبات والمعلومات — كلية الآداب، جامعة عين شمس. -٢٣٩ص.

(4) Claire-Lise Bénaud, Sever Bordeianu (1999). -Outsourcing in academic libraries: a selective bibliography .– In: Reference Services Review. –Vol. 27 Iss: 1. - pp.78 – 89.

(5) Cohen M, McDonough K (2007). - Information start-ups need to succeed :small business development at New York Public Library's Science, Industry and Business Library. – In: Business Information Review. - Volume: 24 Iss: 3. - pp.193-203.

(6) Reid W, McKeown S, Spreckley C (2000). - Exploiting regional information expertise for the benefit of SMEs. – In: Managing Information. - Volume: 7 Iss: 2. - pp.38-40.

(7) Wallace E. (2003) .- Running a business information service for a rural community from a public library. – In: Business Information Review. - Volume: 20 Iss: 3. - pp.158-167.

(8) Schuman, Patricia Glass (1998). – The selling of the public library: It's not just "outsourcing," its privatization. – In: Library Journal. –Vol. 123 Iss 13.- pp1-8.

(٩) مجلس الشورى - لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة- مصر (١٩٩٣). — الصناعات الصغيرة. — القاهرة: المجلس

(١٠) الاسكوا (٢٠٠٢). — قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا. — الاسكوا: نيويورك. — ص ٥ .

(١١) ميسر إبراهيم احمد (٢٠٠٧). — مصدر سابق. — ص ٥٠.

(12) Otto, Loesener Diaz (2002). – Benefits of Quality Management Systems for Small &Medium Enterprises. – Unido: Industrial Development Officer. – p.2.

(١٣) بومباك، كليفورد. م. (١٩٨٩). — أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة / ترجمة رائد السمرة. — عمان: مركز الكتاب الأردني. — ص ٤ .

(١٤) أحمد طنش (٢٠٠٣). — الأطر القانونية والاجتماعية والتنظيمية والمعلوماتية والمهنية الموجهة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. — ورقة عمل مقدمة في: الملتقى السنوي الإسلامي السادس .— عمان :الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. — ص ٣ .

(١٥) هالة محمد لبيب عنبه (٢٠٠٨). _ إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة. — ط٢. — القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية. — ص ٣ .

(١٦) توفيق عبد الرحيم يوسف (٢٠٠٢). — إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. — عمان: دار الصفاء. — ص ١٩ .

(17) Abdullah, M. (1999). – Small and Medium Enterprises in Malaysia: Policy Issues and Challenges. – London: Ashgte.

(١٨) محمود حسين الوادي (٢٠٠٥). - المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن .— في: المجلة العربية للإدارة، مج ٢٥، ع١ — .ص ٧ .

(19) Matarazzo. James M. (2008). - A Review of Research Related to Management of

Corporate Libraries. – In: Advances in Librarianship. - Vol 31.- p5.

(20) Portugal, F (1997). – Exploring Outsourcing: Case Studies of Corporate Libraries. – Special Libraries Association: Washington, D.C. – p 35.

(21) Schuman, Patricia Glass (1998). – Op.Cit. . - p503.

(22) Mohamedali, Ownali Nurdin (1999). - Marketing for information professionals in the Caribbean. – In: New Library World. – Vol. 100,No7.- pp. 307-314 .

(23) Von Stamm, B (2003). – Managing Innovation: Design and Creativity. – West Sussex , England: John Wiley& Sons. – p15.

(٢٤) فؤاد نجيب الشيخ (٢٠١٠). – ثقافة الابتكار في مؤسسات الأعمال الصغيرة في الأردن. – في: المشروعات الصغيرة: بحوث محكمة منتقاة. – القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٠. سلسلة بحوث منتقاة؛ ٤٦٩ . – ص ص ١٣٩ – ١٤٠.

(٢٥) هالة محمد لبيب عنبه (٢٠٠٨). – مصدر سابق. – ص ٣٨.

(٢٦) سمير علام (١٩٩٣). – إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة. – القاهرة: مركز التعليم المفتوح. – مجموعة محاضرات

(٢٧) يسرى خضر إسماعيل (١٩٩٤). – دراسات الجدوى. – القاهرة: المؤلف. – ص ١٠ .

(28) Sweetland, James H. (2001). - Outsourcing library technical services – what we think we know, and don't know. - In: Bottom Line: Managing Library Finances. - Vol. 14 Iss: 3. - pp.164 - 176

(29) Ipid.

(٣٠) أحمد سعيد عبد الحليم سالم (٢٠١٠) مصدر سابق. – ص ص ٤٩ – ٥٠ .

(31) Lawes, Ann (1994). - Contracting Out. – In: New Library World. - Vol. 95, Iss: 4,. - pp.8 – 12.

(32) Brendan, Loughridge (1999). – Outsourcing Library Operations in Academic Libraries: An Overview of Issues and Outcomes. – In: Library Management .– Vol. ,20 Iss: 8. - pp.447 - 455.

(33) Bénaud, C.L., Bordeianu, S (1998). – Outsourcing Library Operations in Academic Libraries: An Overview of Issues and Outcomes. – Libraries Unlimited: Englewood, CO, .

(34) Urban Libraries Council (1999). – Outsourcing Metropolitan Public Libraries: A Frequent Fast Facts Survey. - Urban Libraries Council: Evanston, IL, .

(35) Portugal, F (1997). - Loc.cit.

(36) Ibid.

(*) أنظر الاستقصاء المرفق بملحق الدراسة (السؤال رقم: ٣) .

(**) أنظر الاستقصاء المرفق بملحق الدراسة (السؤال رقم: ١/٣) .

(***) أنظر الاستقصاء المرفق بملحق الدراسة (سؤال رقم: ٢/٣) .

(****) أنظر الاستقصاء المرفق بملحق الدراسة (السؤال رقم: ٣/٣) .

(*****) أنظر الاستقصاء المرفق بملحق الدراسة (السؤال رقم: ٤).

(******) أستنتج الباحث معظم ذلك عند تحليل (السؤال رقم: ١) فقرة البيانات العامة التي جاءت بالاستقصاء المرفق بملحق الدراسة.

(*******) أنظر الاستقصاء المرفق بملحق الدراسة (السؤال رقم: ٢).

(********) أنظر الاستقصاء المرفق بملحق الدراسة (السؤال رقم: ١/٢) .

(**********) أنظر الاستقصاء المرفق بملحق الدراسة (السؤال رقم: ٥) .

(**********) هذه الفقرة استنتاج من تحليل بيانات السؤال (رقم: ٥/١) أنظر الاستقصاء المرفق بملحق الدراسة .

obeikandi.com

ملحق الدراسة

استقصاء رأي المسئولين عن المكتبات المصرية

لمناقشة فكرة المشروعات الصغيرة في مجال المكتبات والمعلومات

يشتمل هذا الاستقصاء على مجموعة من الأسئلة الرئيسية، مطلوب الإجابة عليها في إطار الإعداد لبحث بعنوان **"المشروعات الصغيرة في المكتبات والمعلومات : دراسة استطلاعية لأنماطها واحتياجات مجتمع المكتبات المصري منها"** فجاءت الأسئلة مستفسرة عن مدى معرفة المسئولين عن المكتبات- بمختلف أنماطها- بأنواع الشركات الخاصة التي تعمل في مجال المكتبات والمعلومات، وأنواع ومستوى تعامل هذه المكتبات مع تلك الشركات، من خلال المشروعات التي أسندها هذه المكتبات للشركات الخاصة. وكذلك استفسرت عن احتياجات هذه المكتبات من الشركات الخاصة، وأسباب هذه الاحتياجات، وأهم العوائق التي تقف حائلاً دون إسناد هذه المكتبات بعض مهامها الوظيفية للشركات الخاصة. وذلك كله بغية الكشف عن المشروعات التي لها علاقة بمجال المكتبات والمعلومات، والتي يستطيع خريجو المكتبات إقامة مشروعات صغيرة فيها، لتخفيض نسب البطالة بين خريجي أقسام المكتبات والمعلومات في مصر.

لذا يرجو الباحث من سيادتكم التكرم بمساعدته في تسجيل آرائكم من واقع ما تتمتعون به من خبرة في هذه المجال، سوف تثري هذا البحث وتسهم في إنجازه . علماً بأن كافة البيانات والمعلومات التي سوف تتفضلون سيادتكم بتسجيلها في هذا الاستقصاء، ستظل في سرية تامة ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط .

وتفضلوا بقبول وافر تقديري واحترامي ،،،

د. رؤوف عبد الحفيظ هلال

أستاذ المعلومات المساعد

قسم المكتبات – كلية الآداب – جامعة عين شمس

١- البيانات العامة :

اسم المكتبة : .....

نوع المكتبة : .....

اسم المسئول عن المكتبة : .....

آخر مؤهل حصل عليه المسئول: .....

عدد سنوات الخبرة : .....

الخبرات المكتسبة : خبرة مكتسبة من العمل ☐ خبرة مكتسبة بالتدريب أثناء العمل ☐

تدرج وظيفي في العمل ☐ تنقل بين أكثر من جهة واحدة ☐ قراءة مستمرة ☐

٢- هل هناك مشكلات تواجه عمليات أو مهام مكتبتك ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم:

١/٢ هل أسباب هذه المشكلات تتعلق بالعناصر التالية ؟ :

عدم ملاءمة المبنى : المساحة ☐ صعوبة الوصول للموقع ☐

عدم ملاءمة التجهيزات: مقاعد ومناضد ☐ رفوف تخزين ☐

أجهزة حاسب ☐ برمجيات ونظم ☐

عدم ملاءمة أو كفاية العمالة : المتخصصة ☐ المساعدة ☐

عدم ملاءمة مصادر المعلومات ☐

أخرى أذكرها : .....

٣- هل تعلم بوجود شركات متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، يمكنها القيام بعمليات أو مهام المكتبات ومراكز المعلومات ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم: .....

١/٣ أذكر أسماء هذه الشركات و مجال نشاطها ؟

مسلسل	اسم الشركة	مجال نشاطها
١		
٢		
٣		
٤		

٢/٣ هل استعانت مكتبتك بهذه الشركات أو مثلها للتغلب على المشكلات التي تواجهها؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم: .....

٣/٣ ما هي الأنشطة أو العمليات التي أسندتها مكتبتك لشركات خاصة ؟

مسلسل	اسم النشاط أو العملية	اسم الشركة	مبررات إسنادها
١			
٢			
٣			

obeikandl.com

٤- من وجهة نظرك الفنية ما هي العمليات أو المهام التي يمكن أن تستعين بها المكتبات بشركات خاصة في أدائها ؟

يمكنك الاسترشاد بالمهام والعمليات المذكورة في الجدول التالي، سواء أكان بالاختيار أم بالإضافة :

مسلسل	المهام أو العمليات	ضع علامة (✓ أو×)	أذكر مبررات اختيارك
١			
٢			
٣			
٤			
٥			
٦			
٧			
٨			
٩			

٥- هل ترى أن هناك عوائق تقف حائلاً دون إسناد مكتبتك لبعض عملياتها أو مهامها لشركات خاصة ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم: .....

١/٥ أذكر هذه العوائق ؟ . يمكنك الاسترشاد بالعوائق التالية، سواء أكان بالاختيار منها أو الإضافة إليها :

اللوائح القانونية ☐

الموازنة ☐

عدم الإدراك أو معرفة الشركات الخاصة وأنماطها المختلفة ☐

أخرى أذكرها : .....

.....

.....

٢/٥ ما هى مقترحاتك للتغلب على هذه العوائق ؟

.....

.....

.....